



# الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية



٢٠١٥

التقرير السنوي

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية  
National Commission for Lebanese Women (NCLW)

لبنان - بعيدا - الطريق الدولي - مركز رقم ٣١٧٦ طابق ٢  
Lebanon, Baabda, Damascus Road, Center no. 3176, 2nd floor  
tel +961 5 955101/2 | fax +961 5 955103  
email info@nclw.org.lb | website www.nclw.org.lb

تمهيد .....	٢
مقدمة .....	٣
انجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية للعام ٢٠١٥ .....	٥
<b>I. متابعة رسم السياسات العامة وتطويرها .....</b>	٥
أ. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان .....	٥
ب.١. المرصد القانوني للمساواة بين الجنسين .....	٩
ب.٢. الممارسات التي تميز ضد المرأة: الحساب الائتماني .....	٢٤
ج. دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج .....	٢٥
د. رصد أوضاع المرأة وإعداد تقارير ونشرها .....	٢٦
<b>II. البرامج المنفذة لتطوير القدرات في مختلف المجالات .....</b>	٢٨
أ. تنفيذ برنامج من أجل تطوير قدرات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية .....	٢٨
ب. تنفيذ برامج ومشاريع حول المشاركة السياسية .....	٢٨
ج. تنفيذ برامج لتطوير قدرات النساء والرجال في المجتمعات المحلية .....	٢٩
د. تنفيذ برامج من أجل تطوير القدرات الاقتصادية للنساء .....	٣٠
<b>III. تفعيل مركز المرأة اللبنانية للمعلومات والبوابة الالكترونية وإنشاء صفحات على</b>	
<b>مواقع التواصل الاجتماعي .....</b>	٣١
أ. مركز المرأة اللبنانية للمعلومات .....	٣١
ب. البوابة الالكترونية .....	٣٢
ج. مواقع التواصل الاجتماعي .....	٣٢
لائحة بالوزارات والمؤسسات العامة والجمعيات والمنظمات الدولية التي تتعاون معها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية .....	٣٣
لائحة بأعضاء وفريق عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية .....	٣٧

# تمهيد

الشركاء الأعزاء،

دأبت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في كل سنة على إصدار التقرير السنوي الذي يوجز أهم إنجازاتها ونشاطاتها. باختصار كليّ نقدم في ما يلي أهمّ هذه الانجازات:

- قامت الهيئة الوطنية وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) بمتابعة تطبيق خطة العمل الوطنية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١) من جانب المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وهي تصدر نشرة سنوية لبيان ما تمّ القيام به انفاذاً لهذه الخطة الوطنية.
  - أعدت الهيئة الوطنية، وبتكليف من وزارة الخارجية، التقرير الرسمي حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الذي جرت مناقشته أمام لجنة سيداو الدولية في جنيف بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣. كما قدمت الهيئة الوطنية القسم المتعلق بأوضاع النساء في لبنان خلال الاستعراض الدوري الشامل.
  - تابعت الهيئة الوطنية حملة تنزيه القوانين من الاحكام القانونية التمييزية ذات الاثر الاقتصادي «وبين بعدنا» كما تتابع كامل اقتراحات القوانين التي تقدمت بها الى المجلس النيابي ومن بينها قانون تنظيم زواج القاصرات.
  - اطلقت الهيئة الوطنية خطة عمل لمتابعة الاصلاحات التشريعية لرفع التمييز ضد المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال يوم المرأة العالمي في ٨ آذار ٢٠١٥.
  - أعدت الهيئة الوطنية دراسة حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان» مع التركيز على حقوق وواجبات كل من اللاجئين/ات والدولة المضيفة.
  - تنفذ الهيئة الوطنية بنهج تشاركي مع المعنيين بقضايا المرأة في لبنان عدة برامج ومشاريع بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني سترد تفاصيلها في هذا التقرير.
- إن تحسين أوضاع المرأة في لبنان يتطلب جهوداً كثيرة ومتنوعة وتعاوناً حثيثاً بين الجهات المعنية أكانت رسمية أم مدنية. إن الهيئة الوطنية تبقى عازمة على متابعة نضالها في سبيل مجتمع أفضل يضمن المساواة للجميع.

فادي كرم

أمين سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تعمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من أجل تحقيق المساواة بين النساء والرجال في المجتمع اللبناني في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات. تشكل قضية المساواة في المجتمع اللبناني قضية ملحة إذ أنها تتعلق بشكل مباشر باحقوق الانسان التي نصت عليها مختلف الاتفاقيات الدولية التي وقعتها وأبرمتها الدولة اللبنانية. الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية هي مؤسسة رسمية تأسست عام ١٩٩٨ بموجب القانون رقم ٧٢٠ وترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء. بصفتها آلية وطنية معنية بالتخطيط من أجل تعزيز أوضاع المرأة وتأمين فرص متكافئة بينها وبين الرجل، تقوم الهيئة الوطنية بشكل أساسي بدور استشاري لدى الحكومة وسائر الإدارات والمؤسسات العامة في كل ما يتعلّق بأوضاع المرأة وبقضايا النوع الاجتماعي.

### لمحة موجزة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية هيئة رسمية مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء منشأة بالقانون ١٩٩٨/٧٢٠. تتألف الهيئة الوطنية من جمعية عامة مؤلفة من أربعة وعشرين عضواً معينين بموجب مرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتعتبر السيدات من النواب والوزراء أعضاء حكميين بصفة استشارية في الهيئة طوال مدة ولايتهن. تنتخب الجمعية العامة من بين أعضائها ثمانية أعضاء يؤلفون المكتب التنفيذي. يسمي رئيس الجمهورية رئيسة الهيئة الوطنية. تتولى رئاسة الهيئة الوطنية حالياً السيدة وفاء سليمان، وتتولى كل من السيدتين زنده بري ولمى سلام منصب نائبتي الرئيسة. ينشط أعضاء الهيئة الوطنية في إطار لجان متخصصة دائمة أو مؤقتة تقترح المشاريع على المكتب التنفيذي كما وتتابع سير العمل في المشاريع والبرامج المنفّذة. إن اللجان المتخصصة الدائمة هي التالية: اللجنة القانونية، لجنة الاقتصاد والعمل، لجنة التربية والشباب، لجنة الدراسات والتوثيق، لجنة الإعلام والعلاقات العامة، لجنة الصحة والبيئة، ولجنة سيداو. إن الموارد المالية للهيئة تستمد من المساهمة المالية المرصدة لها في موازنة رئاسة مجلس الوزراء، ومن المساعدات والهبات التي تلقاها من الهيئات غير الحكومية، المحلية والأجنبية ومن المنظمات الدولية.

### مهام الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

حدّد القانون للهيئة الوطنية مهاماً استشارية، تنسيقية، وتنفيذية.



### الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

#### المهام الاستشارية

- إبداء الرأي والملاحظات
- اقتراح الخطط وبرامج العمل على الحكومة

#### المهام التنسيقية

بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي

#### المهام التنفيذية

- تطوير الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز أوضاع المرأة ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الإدارات العامة ومؤسسات المجتمع المدني
- تنفيذ المشاريع الخاصة بهدف تطوير أوضاع المرأة؛
- القيام بدراسات وأبحاث تتناول قضايا المرأة؛
- تنظيم ورش عمل ومؤتمرات ونشاطات على الصعيدين المحلي والدولي.



# إنجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبانية للعام ٢٠١٥

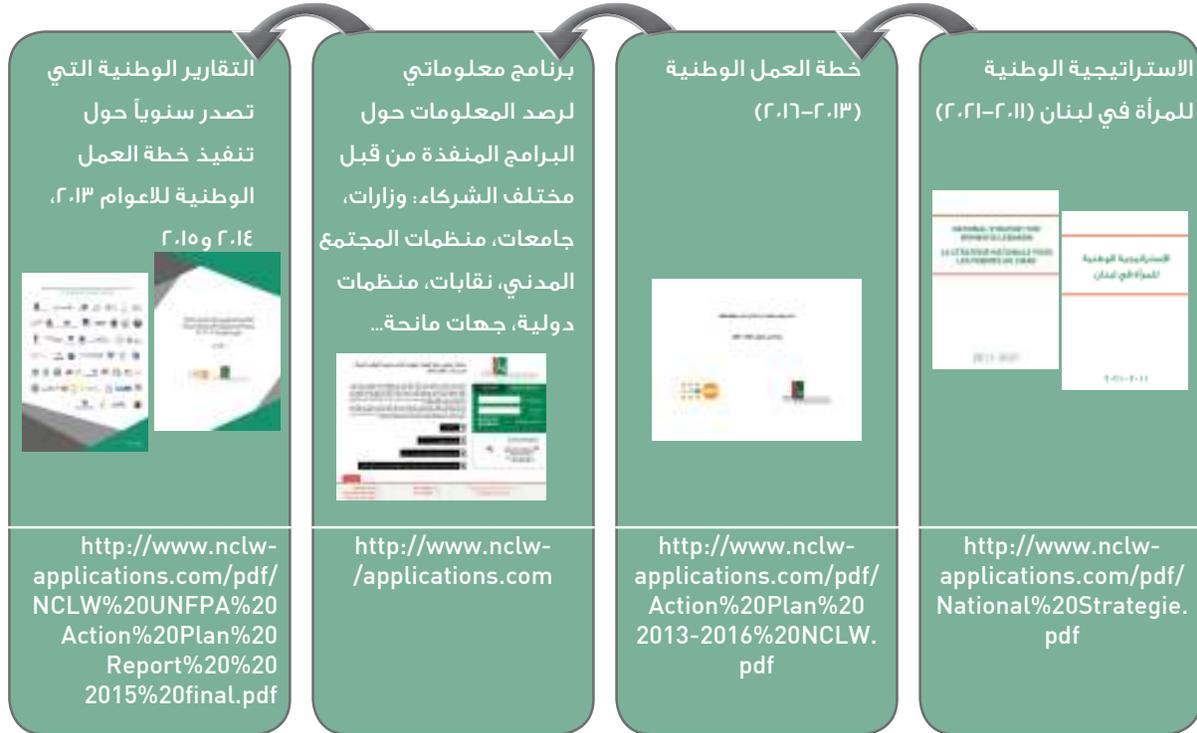
## I- متابعة رسم السياسات العامة وتطويرها

### أ. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

#### < لمحة عن العمل المنجز

عملت الهيئة الوطنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على صياغة وتحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وذلك بعمل تشاركي ساهم فيه ممثلين وممثلات عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان وقضايا المرأة.

بدأ هذا العمل في العام ٢٠١١ مع إطلاق الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل الوطنية في العام ٢٠١٣ ويستمر العمل عبر رصد تطبيق خطة العمل الوطنية التي ستنفذ بين الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ من قبل الوزارات والادارات الرسمية كما ومنظمات المجتمع المدني.



## الاهداف الاستراتيجية

- تحقيق المواطنة الكاملة على أساس المساواة التامة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مختلف القوانين والمبادئ؛
- تعزيز فرص الفتاة والمرأة في مجالي التربية والتعليم؛
- تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في فرص الحماية الصحية من خلال توفير الخدمات والرعاية الصحية للفتاة والمرأة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية؛
- مكافحة الفقر بين النساء وإيلاء مكافحة الفقر عموماً اهتماماً خاصاً؛
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية؛
- تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في مختلف مواقع صنع القرار وفي كل الميادين؛
- مناهضة كل أنواع العنف التي تطال المرأة والفتاة في كل الميادين؛
- تبديل الصور النمطية للمرأة في الثقافة ووسائل الإعلام؛
- تعزيز مساهمة المرأة في حماية البيئة؛
- تعزيز قدرات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وتعزيز الشراكة مع الإدارات والمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية.
- إدماج بعد النوع الاجتماعي في كل الميادين.

## أبرز المحطات:

### ٢٠١١: تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان بطريقة تشاركية

بادرت الهيئة الوطنية إلى تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وقد اعتمدت لذلك مقاربة تشاركية حيث تم العمل مع ممثلين وممثلات من المجتمع المدني والادارات الرسمية وبعض المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية وقضايا المرأة من أجل تحديد الأولويات التي يجب العمل عليها. تتضمن الإستراتيجية اثني عشر هدفاً استراتيجياً ومجالات تدخل في مختلف القضايا.

### ٢٠١٢: موافقة مبدئية على الاستراتيجية

اصدر مجلس الوزراء اللبناني موافقته المبدئية على الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان في جلسته المنعقدة في ٢٠١٢/٦/١٢.

### ٢٠١٣: اعتماد خطة العمل الوطنية وتحديد مؤشرات لرصد التقدم في تطبيق الاستراتيجية

وضعت الهيئة الوطنية بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبطريقة تشاركية خطة عمل تنفيذية (٢٠١٣-٢٠١٥) مفصلة من أجل تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والإدارات الرسمية ومجموعة من الخبراء والخبيرات. تضمنت هذه الخطة مجموعة من المؤشرات التي تتيح رصد التقدم في تطبيق الاستراتيجية من جانب الشركاء المعنيين. كما تم العمل عام ٢٠١٣ على وضع استمارات تتناول المجالات والأهداف الاستراتيجية موجهة إلى الوزارات والإدارات الرسمية كما ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة لرصد مدى تنفيذ الخطة الوطنية. كما تم البدء بمقابلات مع الشركاء المذكورين من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحضير تقرير وطني عن مدى تطبيق الخطة الوطنية في كل من مجالاتها الاثني عشر.

### ٢٠١٤: برنامج معلوماتي ورصد الكتروني لأخر الانجازات

بدأت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بعملية تجميع معلومات من الوزارات والإدارات الرسمية كما ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة عن النشاطات المنفذة من قبلهم في المجالات الاثني عشر التي لحظتها الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان. تهدف هذه الخطوة إلى توفير قاعدة معلومات تتضمن المعلومات الأولية اللازمة من أجل رصد مدى تنفيذ خطة العمل الوطنية خلال السنة الاولى لها. لذلك طورت الهيئة الوطنية بمساعدة صندوق الامم المتحدة للسكان برنامج معلوماتي يتيح للوزارات والإدارات الرسمية كما ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة أن تجيب الكترونياً على استمارات من أجل قياس المؤشرات لرصد الجهود المبذولة في كل من المجالات التي لحظتها الإستراتيجية. يمكن الاطلاع على الاستمارات الخاصة بالعام ٢٠١٣ عبر الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية: [www.nclw.org.lb](http://www.nclw.org.lb) أو عبر الدخول مباشرة عبر الرابط التالي: <http://www.nclw-applications.com>

◀ ما تم انجازه خلال العام ٢٠١٥

#### أ. اطلاق التقرير الوطني الاول حول تنفيذ خطة العمل الوطنية

من أجل التحضير للتقرير الوطني الاول حول تنفيذ خطة العمل الوطنية (٢٠١٥-٢٠١٣) تمّ تجميع وتحليل المعلومات الأولية التي أرسلتها الجمعيات والوزارات والإدارات العامة في تقرير وطني أظهر مدى التقدم الحاصل في المجالات الاثني عشر. بعد الانتهاء من عملية تجميع وتحليل المعلومات عملت الهيئة الوطنية على طبع واطلاق ونشر التقرير الوطني الاول.

أطلقت الهيئة الوطنية التقرير الوطني الاول بحضور ١١ ممثلين وممثلات عن النقابات، ومنظمات المجتمع المدني، والادارات العامة وعدد من الوزارات، وعدد من الكليات والمنظمات الدولية، والسفارات وشركاء الهيئة الوطنية.

إن هذا التقرير يسهّل على المؤسسات والإدارات الفاعلة إبراز إنجازاتها وتوجيه سياساتها كما أنه يوفر للجهات المانحة المعطيات الموضوعية حول النشاطات الرامية إلى تطوير أوضاع المرأة في لبنان ويبين الجهود المبذولة على الصعيدين الرسمي والمدني لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

يهدف التقرير الوطني الاول الى تقييم التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية. يستند هذا التقييم الى النشاطات المنفذة في العام ٢٠١٣ ويعتمد على جمع بيانات كمية ونوعية من خلال استمارات تمّ ارسالها الى عينة غير عشوائية شملت ٤٠ منظمة غير حكومية، و٧ وزارات ووكالات الامم المتحدة المشاركة في مجموعة العمل للمساواة بين الجنسين في لبنان. ويوفر التقرير الوطني الاول معلومات حول المواضيع التالية:

- البرامج والانشطة المنفذة من قبل المنظمات العاملة في مجال قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين خلال العام ٢٠١٣؛
- مدى موافقة هذه البرامج والانشطة مع التدخلات التي اشارت اليها خطة العمل الوطنية؛
- تأسيس قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتقييم التقدم المحرز في عمليات التقييم المستقبلية.

التي جانب تأسيس قاعدة للمعلومات، يقيم التقرير خطة العمل الوطنية، ويحدد نقاط القوة والضعف ويقدم توصيات لتحسينها. ان ابرز النتائج المستخلصة من الاستمارات أظهرت أن معظم المنظمات تعمل على أكثر من هدف من الاهداف الاستراتيجية الاثني عشر الواردة في خطة العمل (٢٠١٣-٢٠١٥). وكما يظهر في الجدول أدناه ان مجال المرأة والبيئة هو من أقل المجالات التي تعمل عليها المنظمات (٦ جمعيات)، أما مشاركة النساء في المجال الاقتصادي فقد جذب أكبر عدد من الجمعيات (٢٦ منظمة) خلال ٢٠١٣.



عدد المنظمات الناشطة في كل من المجالات الاثني عشرة المشمولة بخطة العمل الوطنية

النسبة المئوية من اجمالي العينة	عدد المنظمات الناشطة	المجال
٪٤٧,٥	١٩	المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي
٪٥٠	٢٠	مجال الصحة والصحة الانجابية
٪٦٥	٢٦	المجال الاقتصادي
٪٥٢,٥	٢١	المجال التربوي
٪٣٠	١٢	المجال السياسي ومواقع القرار
٪٥٠	٢٠	قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات
٪٤٥	١٨	مجال الثقافة والاعلام
٪٣٧,٥	١٥	مجال مكافحة الفقر لدى النساء
٪٤٠	١٦	مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجهة بخاصة ضد الفتاة والمرأة
٪١٥	٦	مجال البيئة
٪٣٧,٥	١٥	مجال النوع الاجتماعي
٪٣٠	١٢	مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية

اشارة الى ان هذا التقرير متوفر على الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ويمكن تحميله عبر الضغط على الرابط التالي: <http://www.nclw-applications.com/pdf/NCLW%20UNFPA%20Action%20Plan%20Report%20%202015%20final.pdf>

#### تطبيق الاستراتيجية الوطنية بالارقام

بما يخص النشاطات المنفذة خلال العام ٢٠١٥ في اطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطتها التنفيذية شَبَّكت الهيئة الوطنية مع ٩ وزارات ومؤسسات حكومية، و٧٣ منظمة من المجتمع المدني ونقابتان و١١ منظمة من منظمات الامم المتحدة.

#### ب. مراجعة المؤشرات والاستثمارات من قبل الخبيرات

عملت الهيئة الوطنية خلال ٢٠١٥ وبمساعدة صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) على التدقيق ومراجعة المؤشرات المعتمدة في خطة العمل الوطنية بناء على التوصيات الصادرة عن التقرير الوطني الاول. تجدر الاشارة الى ان عدة اجتماعات تقنية عقدت في مقر الهيئة الوطنية بين الخبيرات والخبراء من أجل مراجعة كل من المؤشرات والاستثمارات التي ستُرسل الى منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي، والادارات العامة والمنظمات الدولية.

## ج. مراجعة وتحديث الاستثمارات الالكترونية

بناء على الملاحظات الواردة من قبل الجهات التي ساهمت في تعبئة الاستمارات قامت الهيئة الوطنية بتحديث الاستثمارات الالكترونية عبر اضافة معلومات وأسئلة جديدة ستوفر تغطية أشمل للبرامج والأنشطة المنفذة من قبل شركاء الهيئة الوطنية من منظمات مجتمع مدني، وزارات وادارات رسمية.

أعدت الهيئة الوطنية وأطلقت كتيباً يشرح ويبسّط عملية تعبئة الاستثمارات، كيفية حفظ المعلومات التي يدخلها الشركاء وفي مرحلة أخيرة ارسالها الى الهيئة الوطنية عند الانتهاء من تعبئة الاستمارة وقد تمّ نشر هذا الكتيب على الموقع الالكتروني.

## التوجهات المستقبلية

- تحضير وإطلاق التقارير الوطنية حول مدى تنفيذ الخطة الوطنية للاستراتيجية المرأة في لبنان للعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥؛
- مراجعة الخطة الوطنية للاستراتيجية المرأة في لبنان في العام ٢٠١٦ بطريقة تشاركية مع شركاء الهيئة الوطنية في القطاعين المدني والرسمي كما ومع المنظمات الدولية.

## ب. ا. المرصد القانوني للمساواة بين الجنسين



متابعة اقتراحات ومشاريع القوانين التي تقدمت بها الهيئة الوطنية وجهات أخرى الى السلطات التشريعية بهدف تنزيل القوانين من الأحكام التمييزية ضد المرأة تقوم الهيئة الوطنية بمسح ودراسة كافة القوانين الوطنية من أجل رصد الثغرات الموجودة بهدف العمل على تعديلها عبر وضع نصوص تعديلية وتقديمها إلى الجهات التشريعية المعنية. كما تعمل الهيئة الوطنية على اعداد نصوص لمشاريع قوانين جديدة ترمي الى ايجاد حلول تشريعية لقضايا اجتماعية مطروحة في المجتمع اللبناني وتشكل تهديداً لحقوق الإنسان الأساسية.

في هذا المجال تعمل الهيئة الوطنية على :

١. متابعة الحملة الوطنية لتنزيم القوانين ذات الأثر الاقتصادي من الأحكام التمييزية ضد المرأة؛
٢. متابعة تعديل قانون العقوبات؛
٣. متابعة تعديل قانون الجنسية؛
٤. متابعة اقتراح القانون المقدم إلى مجلس النواب من أجل تنظيم زواج القاصرين والقاصرات؛
٥. متابعة تنفيذ قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري؛
٦. الدفع باتجاه اعتماد قانون للانتخابات النيابية يعتمد النظام النسبي ويلحظ كوتا نسائية كتدبير مرحلي ومؤقت.

١. متابعة الحملة الوطنية لتنزیه القوانين ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي من الأحكام التمييزية ضد المرأة (وين بعدنا...)

< لمحة عن العمل المنجز خلال ٢٠١٥ والسنوات السابقة  
في العام ٢٠١١ أطلقت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية حملة وطنية لتنزیه القوانين ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي من الأحكام التمييزية ضد المرأة وذلك بمشاركة منظمات من المجتمع المدني.

تابعت الهيئة الوطنية عمل اللجان النيابية التي تقوم بدراسة مشاريع القوانين لمتابعة الاصلاحات التشريعية المطلوبة، كما قامت بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل حث المجتمع على اعتمادها.

في ما يلي عرض لأبرز المطالب الإصلاحية والتعديلات القانونية التي تمت خلال السنوات الأخيرة.

الخطوات اللاحقة التي ستتخذها الهيئة الوطنية	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها	
	أقر البرلمان اللبناني التعديل في جلسة عامة بتاريخ الأربعة ٢٠١١/٨/١٧ (جريدة رسمية، تاريخ ٢٠١١/٩/٣ عدد ٤١، قانون رقم ١٨٠).	إقرار المساواة بين الوالد والوالدة بالنسبة للتنزيل الضرائبي وتوحيد شروط الإفادة من التنزيل.	قانون ضريبة الدخل المادة (٣١)	١
	أقر البرلمان اللبناني التعديل في جلسة عامة بتاريخ الأربعة ٢٠١١/٨/١٧ (جريدة رسمية، تاريخ ٢٠١١/٩/٣ عدد ٤١، قانون رقم ١٧٩).	إقرار المساواة بين الوارث والوارثة لجهة استفادة الأخيرة أسوة بالوارث من إعفاء من رسم الانتقال على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة عن زوجها وعن كل من أولادها الفاصرين.	قانون رسم الانتقال المادة (٩)	٢
	أقر البرلمان اللبناني التعديل في جلسة عامة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٥ (جريدة رسمية، تاريخ ٢٠١٢/١/٢٥ عدد ٤٥، قانون رقم ٢٣٩).	استفادة زوج أو زوجة المتطوعة والمتطوع في قوى الجيش في حال الزواج ثانية (بعد وفاة الزوج الأول) من المعاش التقاعدي.	قانون الدفاع الوطني تعديل الفقرة (٨) من المادة (٩٤)	٣

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية اقتراح قانون وقدم من قبل النائبين جبيليرت زوين وميشال موسى إلى المجلس النيابي في تاريخ ٢٦/١١/٢٠١١. (سجل مشروع القانون في مجلس النواب تحت رقم ٢٠١١/٤٧٩).</p> <p>بتاريخ ٤ أيار ٢٠١٢ وافق مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي على اقتراحات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتعديل المواد ٤١، ٤٦، و ٤٧.</p> <p>أحيل مشروع القانون إلى اللجان النيابية التالية لدراسته:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لجنة المرأة والطفل</li> <li>• لجنة المال والموازنة</li> <li>• لجنة الادارة والعهد</li> </ul> <p>بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ أقرت لجنة المرأة والطفل التعديلات التالية على البندين «ب» و«ج» من الفقرة الثانية من المادة ١٤ حول شروط الاستفادة من تقديرات الضمان:</p> <p>«زوج المضمون إذا كان لا يتحاطى عملاً ماجورا، أو كان لا يستفيد من تقديرات حصرية، أو مساعدات مرضية من نظام إلزامي عام، وأن لا يكون منتسبا إلى نقابات المهن الحرة، أو مسجلا في السجل التجاري، أو في سجل المهن.</p> <p>» في حال تعدد الزوجات، يستفيد المضمون من الزوجة الشرعية الأولى.»</p> <p>بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥ وعلى اثر التدقيق بالصيغة التي أقر فيها التعديل في لجنة المرأة والطفل طلبت الهيئة الوطنية من رئيسة وأعضاء اللجنة النيابية إعادة النظر بالتعديلات المقترحة لأنها تزيد من التمييز اللائق بالمرأة عوضاً عن إزالتها. واعتبرت الهيئة الوطنية أن الاستثناءات الواردة ضمن الاقتراح هي غير محقة وطالبت بإزالتها وهي التالية :</p> <p>أ) بالنسبة للاستثناء الأزواج المنتسبين إلى نقابة المهن الحرة،</p> <p>ب) بالنسبة للاستثناء المسجلين في السجل التجاري كما واستثناء الأزواج المستفيدين من تقديرات صحية أخرى.</p>	<p>إقرار المساواة لإفادة الزوجة العاملة والمنتمية للضمان زوجها غير العامل وغير المضمون دون شروط وذلك أسوة بالرجل الذي يفيد زوجته دون شروط.</p> <p></p> <p>لا يمكن للمرأة اللبنانية العاملة المضمونة أن تفيد زوجها إلا في حال تجاوز سنة الـ ٦ سنة أو في حال كان مصاباً بعاهة.</p>	<p>٤ قانون الضمان الاجتماعي باب المرض والأمومة المادة ١٤ البند ج</p>

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>أعدت الهيئة الوطنية نص تعديل قانوني للمادة ١٦ البند ٢ من قانون الضمان الاجتماعي وقدمته بواسطة النائب جيلبرت زوين إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧.</p> <p>بعد مراجعة المجلس النيابي تبين انه احيل الى اللجان النيابية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لجنة الادارة والعدل</li> <li>• لجنة المال والموازنة</li> <li>• لجنة الصحة</li> </ul> <p>إشارة إلى أن لجنة الإدارة والعدل ألغت هذا الشرط في النص التعديلي الذي اقترحته.</p>	<p>إلغاء شرط ربط الاستفادة من تقديرات باب الأمومة بانتساب المضمونة إلى الضمان قبل عشرة أشهر.</p>	<p>قانون الضمان الاجتماعي باب المرض والأمومة المادة (١٦) البند ٢</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>أعدت الهيئة الوطنية نص تعديل قانوني للمادة ٢٦ من قانون الضمان الاجتماعي وقدمته بواسطة النائب جيلبرت زوين إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧.</p> <p>عدلت لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي نص المادة ٢٦ كالتالي: «لكل مضمونة الحق بتعويض امومة يعادل كامل اجرها طيلة فترة العشرة اسابيع التي تقع خلالها الولادة بشرط ان تمتنع عن العمل وان لا تتقاضى اي اجر خلال تلك الفترة»</p> <p>تتم متابعة اقتراح القانون من أجل مناقشته واعتماده في الهيئة العامة للمجلس وذلك كي يكون التعديل منسجماً مع المادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون العمل المعدلتين (جريدة رسمية عدد ١٧، تاريخ ٢٠١٤/٤/٢، قانون رقم ٢٦٧) علماً أن هذه المادة في قانون الضمان الاجتماعي ليست مطبقة حتى تاريخه.</p>	<p>المطالبة بزيادة تعويض الأمومة من خلال الاعتراف بحق المضمونة بأن تنال كامل أجرها خلال اجازة الأمومة البالغة ١٠ أسابيع.</p>	<p>قانون الضمان الاجتماعي باب المرض والأمومة المادة (٢٦)</p>

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها
<p>المراجعة في المجلس النيابي</p> 	<p>اعدت الهيئة الوطنية نص تعديل قانوني للمادة ٤٦ البند ٢ من قانون الضمان الاجتماعي وقد تمته بواسطة النائب جيلبرت زوين إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧.</p> <p>- بعد مراجعة المجلس النيابي تبين أنه أحيل إلى اللجان النيابية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لجنة الادارة والعدل</li> <li>• لجنة المال والموازنة</li> <li>• لجنة الصحة</li> </ul> <p>أقرت لجنة الإدارة والعدل التعديلات المطلوبة على أن تتوجب التعويضات العائلية: «عن الزوج (الزوج أو الزوجة) شرط ان لا يتعاطى عملاً ماجورا».</p> <p>في ١٤ أيار ٢٠١٢ وافق مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي على اقتراحات الهيئة الوطنية بتعديل المواد ١٤، ١٦، ٤٧ من القانون.</p>	<p>إقرار المساواة بين الزوج والزوجة في إقادة الروجة العاملة /الزوج العامل من التعويض العائلي عن الزوج أو الزوجة الذي لا يعمل / تعمل و غير المضمون/غير المضمونة.</p> <p></p> <p>إن قانون الضمان الاجتماعي لم يلاحظ أي تعويض عائلي عن الزوج.</p>	<p>٧ قانون الضمان الاجتماعي باب التعويضات العائلية المادة (٤٦) البند ٢</p>
<p>المراجعة في المجلس النيابي</p> 	<p>اعدت الهيئة الوطنية نص تعديل قانوني للمادة ٤٧ الفقرة ١ من البند ١ من قانون الضمان الاجتماعي وقد تمته بواسطة النائب جيلبرت زوين إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧.</p> <p>أحيل الاقتراح إلى اللجان النيابية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لجنة الادارة والعدل</li> <li>• لجنة المال والموازنة</li> <li>• لجنة الصحة</li> </ul> <p>طلبت الهيئة الوطنية بأن تتوجب التعويضات العائلية كما يلي :</p> <p>أ. للوالد أو الوالة الذي/التي يصح/تصح بأخذ الأولاد على عاتقه<sup>١</sup>، شرط ان يتنازل الآخر عن الاستفادة من التعويضات العائلية من أي مصدر آخر.</p> <p>ب. للوالد إذا كان الأولاد في عهدها.</p> <p>ج. للأهل بالتبني أو للأوصياء عندما يكون هؤلاء كالوالد أو الوالة ممتنعين بالشروط المحذورة.</p> <p>تعطى التعويضات العائلية لغاية خمسة أولاد فقط لكل مضمون او مضمونة».</p> <p>وافقت لجنة الإدارة والعدل النيابية على التعديلات المطلوبة.</p> <p>في ١٤ أيار ٢٠١٢ وافق مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي على اقتراحات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة الليبانية بتعديل المواد ١٤، ٤٦، ٤٧.</p>	<p>المطالبة بالمساواة بين الوالد والوالدة المضمونين للاستفادة من التعويض العائلي عن الأولاد.</p>	<p>٨ قانون الضمان الاجتماعي باب التعويضات العائلية المادة (٤٧) الفقرة ٣<sup>١</sup> من البند الأول.</p>

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها
 للمتابعة مع وزارة العمل	اقتراح تعديل قانوني للمادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون العمل من قبل الهيئة الوطنية مقدّم إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١١. بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٤ وافق مجلس النواب على تعديل المادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون العمل وقضى بالتعديل برفع فترة إجازة الأمومة للمرأة العاملة في القطاع الخاص إلى عشرة أسابيع مدفوعة براتب كامل، (جريدة رسمية عدد ١٧، تاريخ ٢٢/٤/٢٠١٤، قانون رقم ٢٦٧).	المطالبة بحق الأجازة في القطاع الخاص بنيل إجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع مدفوعة كامل الراتب.	قانون العمل تعديل المادتين ٢٨-٢٩
للمتابعة مع وزارة العمل 	بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٢ قدّمت الهيئة الوطنية استدعاء إلى وزارة العمل لإضافة فئة المزارعات والمزارعين كما العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية لقانون العمل.	المطالبة بإلغاء استثناء فئة المزارعات والمزارعين من الاستفادة من أحكام قانون العمل المطالبة أيضاً بإلغاء استثناء فئة العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية من الاستفادة من أحكام قانون العمل.	قانون العمل المادة ٧: استثناءات من الخضوع لقانون العمل
للمتابعة مع وزارة العمل 	قدّمت الهيئة الوطنية استدعاء لجانب وزارة العمل بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٢ لاستحداث مادة تعاقب التحرش الجنسي.	استحداث مادة تعاقب على التحرش الجنسي في مكان العمل.	قانون العمل
للمتابعة في المجلس النيابي 	- اقتراح تعديل قانوني للمواد ٢٢٥ الى ٢٢٩ مقدم من قبل الهيئة الوطنية إلى مجلس النواب في ٢٧/٤/٢٠٠٧. - إشارة إلى أن كامل قانون التجارة أُحيل إلى لجنة تحديث القوانين لإعادة صياغته بالكامل.	المطالبة بإزالة القيود الموضوعية على المرأة استناداً لحقوقها من تفليسية روجها.  إن القيود الموضوعية على المرأة المتزوجة غير موجودة بالنسبة للزوج في حال إفلاس الزوجة.	قانون التجارة وارفولاس: المواد من (٢٢٥) إلى (٢٢٨) لجهة إزالة التمييز ضد الزوجة في حال الإفلاس.

## أحكام خاصة بالموظفين والأجراء في القطاع العام

		<p>طلبت الهيئة الوطنية بمساواة الأجيال بالموظفة في القطاع العام لجهة مدة إجازة الأمومة متخذة الخطوات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- قدمت الهيئة في 2/11/2018 استعاء لجان رئيس مجلس الوزراء من أجل تعديل المادة المدخورة: (استعاء مسجل في مصلحة الديوان في رئاسة مجلس الوزراء في 3/11/2018 تحت رقم 7/1051)</li> <li>- وافق مجلس الوزراء بجلسة عقدت بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 على طلب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.</li> <li>- وافقة مجلس الوزراء بتاريخ 27/11/2018 على طلب تعديل المادة 10 التي مجلس النواب في 2018/12/20 رقم صادر: م/508. ص: ر م المحفوظات: 40-41/ش/1106/2018.</li> <li>- في 1 شباط 2018 صدر المرسوم رقم 9206 وعدلت المادة 10 على الشكل التالي: "تعطى الأجيال الحامل، عند وضعها لمولودها، إجازة بأجر كامل لمدة مماثلة لتلك التي تعطي ذاتها للموظفة الخاضعة لنظام الموظفين (...)"</li> <li>- (جريدة رسمية عدد 7 تاريخ 27/12/2018 مرسوم رقم 9206).</li> </ul>	<p>تحديد إجازة أمومة للأجيال في الإجازات العامة لمدة مماثلة لتلك التي تعطي للموظفة الخاضعة لنظام الموظفين.</p>	<p>النظام العام للأجراء العاميين المرسوم الرئاسي رقم 8833/94 المادة (10)</p>	13
	<p>المطالبة بالمساواة في شروط الاستفادة من التعويض العائلي بين الموظف والموظفة:</p> <p>وافق مجلس الوزراء في جلسة عقدت بتاريخ 12 كانون الأول 2018 على طلب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 390 لجهة المساواة بين الزوج والزوجة في شروط الاستفادة من التعويض العائلي عن الزوج والأولاد على أن يكون حق الأفضلية لتقاضي هذا التعويض العائلي للموظف أو الموظفة الأعلى رتبة.</p> <p>(جريدة رسمية عدد 14 تاريخ 24/12/2018 مرسوم رقم 1110).</p>	<p>المساواة بين الزوج والزوجة في شروط الاستفادة من التعويض العائلي عن الزوج والأولاد على أن يكون حق الأفضلية لتقاضي هذا التعويض العائلي للموظف أو الموظفة الأعلى رتبة.</p> <p></p> <p>كان الزوج الموظف يستفيد من التعويض العائلي عن زوجته وأولاده (بالأولوية عن زوجته الموظفة) وضمن شروط معينة في حين أنه كانت الزوجة الموظفة سابقاً تستفيد من تعويض عائلي عن زوجها وأولادها بشروط أشد ولا تتمتع بهذا الحق على قدم المساواة مع زوجها الموظف.</p>	<p>نظام التعويضات والمساعدات الخاص بالموظفين المرسوم رقم 390 الصادر في 27 نيسان 1961/ باب التعويض العائلي المواد 3-5-7-7.</p>	14	

أعدت الهيئة الوطنية اقتراح قانون وقدم إلى مجلس النواب من قبل النواب جيلبرت زوين وميشال موسي بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ ر.سجل في مجلس النواب تحت رقم ٢٠١١/٤٨٠ ر.)  
 - بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ تم تعديل المادة ٣٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ الجهة روع إجازة الأمومة للموظفة لتصبح عشرة أسابيع مدفوعة الراتب بالكامل. (جريدة رسمية عدد ١٧ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ قانون رقم ٢٠١٤/٢٢٦).

المطالبة بحق المرأة الموظفة بنيل إجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع.  
 كانت الموظفة الحامل تعطي إجازة أمومة براتب حامل لمدة سنتين يوماً.

نظام الموظفين  
 المرسوم  
 الاشتراعي ١١٢  
 صادر في ٢٢ حزيران  
 ١٩٥٩  
 المادة ٣٨

١٥



## متابعة حثيثة وطريقة عمل تشاركية من أجل تعديل النصوص القانونية من قبل الهيئة الوطنية

- بعد اطلاق الحملة الوطنية لتنزيه القوانين ذات الأثر الاقتصادي من الأحكام التمييزية ضد المرأة تابعت الهيئة الوطنية عمل اللجان البرلمانية لرصد التعديلات التي تدخلها كل من هذه اللجان الى النص الاساسي التي عملت الهيئة الوطنية عليه قبل تقديمه الى البرلمان؛
- عقد خلال العام ٢٠١٤ لقاءً تشاورياً مع أكثر من ٥٢ ممثل وممثلة لمنظمات المجتمع المدني وللادارات الرسمية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. هدفت هذه اللقاءات الى الخروج بخطة تنفيذية للتوصل الى اصلاح قانوني في القوانين والانظمة ذات الاثر الاقتصادي والاجتماعي التي لا تزال تميز ضد المرأة؛ كما اقترح المشاركون/ات في هذه اللقاءات تعديل قوانين أخرى لم تشملها الحملة الوطنية كما وصياغة نصوص قانونية جديدة هي التالية:

المواد القانونية المطلوب تعديلها	هدف/فحوى التعديل
- قانون العمل: استحداث اجازة ابوة	الاعتراف بحق الأب العامل بالحصول على إجازة أبوة مدفوعة كاملة الأجر.
- قانون العمل: تعديل المادة ٢٧ من قانون العمل والملحق ا : "الصناعات التي يمنع تشغيل الأولاد والأحداث والنساء الحوامل فيها؛"	تعديل المادة ٢٧ من قانون العمل واطافة استثناء النساء الحوامل فقط : «الصناعات التي يمنع تشغيل الأولاد والأحداث والنساء الحوامل فيها».
- قانون العمل: تحديد ساعة للرضاعة للنساء خلال فترة سنة من تاريخ الولادة (على أن تكون ضمن الشروط المنصوص عنها في المادة ٣٤ من قانون العمل).	اطافة ساعة للرضاعة خلال فترة سنة من تاريخ الولادة على أن تكون ضمن الشروط المنصوص عنها في المادة ٣٤ من قانون العمل.
- قانون التجارة والإفلاس: تعديل المادة ٦٢٩: بهدف تحقيق المساواة بين الزوج والمفلس والزوجة المفلسة بوجه الدائنين.	تعديل المادة ٦٢٩ بهدف تحقيق المساواة بين الزوج والمفلس والزوجة المفلسة بوجه الدائنين.
قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المعاهد الخاصة الصادر في ١٥ حزيران ١٩٥٦: تعديل المادة ٢٤ من القانون: والتي تحدد فترة اجازة الامومة بأقل من تلك التي يحددها قانون العمل وبشروط مختلفة، وذلك كي تكون منسجمة مع قانون العمل. إشارة إلى أن المادة ٢٤ الحالية تعطي السيدات من افراد الهيئة التعليمية في المعاهد الخاصة اجازات للامومة : أ - لمدة شهرين براتب كامل. ب - لمدة شهر آخر بنصف راتب	تعديل المادة المذكورة كي تصبح منسجمة مع المادتين ٢٨-٢٩ من قانون العمل.

- بناء على التوصيات الصادرة عن هذا اللقاء باشر فريق عمل الهيئة الوطنية بجمع معلومات والتحضير لعدة دراسات تشمل المواضيع الثلاث التالية: الاعتراف باجازة ابوة، تجريم التحرش الجنسي في مكان العمل، والوضع القانوني للعاملات/ين في الخدمة المنزلية؛



• كما اطلقت الهيئة الوطنية خطة عمل لمتابعة الاصلاحات التشريعية لرفع التمييز ضد المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال يوم المرأة العالمي في ٨ آذار ٢٠١٥.

• ومن بين النشاطات التي نفذتها الهيئة الوطنية في ٢٠١٥ لرفع مستوى الوعي لمسألة التمييز القانوني الذي تتعرض له النساء في لبنان، شارك فريق عمل الهيئة الوطنية بالماراتون الذي تم تنظيمه في جيبيل كما ونشط فريق العمل على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تسليط الضوء على هذه القضايا بين مختلف الشرائح الشبابية الناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي.

#### التوجهات المستقبلية

- متابعة العمل من أجل تنزيه ما تبقى من أحكام تمييزية ضد المرأة في القوانين الاقتصادية والاجتماعية عبر اجراء مراجعة قانونية بهدف التحضير لنصوص قانونية تقدم الى الجهات التشريعية المختصة؛
- اعداد دراسات مقارنة ودراسات مكتبية اقتصادية واجتماعية حول المواضيع المطلوب تعديلها؛
- انشاء شبكة للدعوة والمناصرة مع مختلف الشركاء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على مختلف الاصعدة.

## ٢. قانون العقوبات

#### لمحة عن العمل المنجز

عام ٢٠١٤ أعدت الهيئة الوطنية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان دراسة جمعت قوانين تحتوي على أحكام تمييزية بحق المرأة. في الجدول التالي نعرض ابرز التعديلات المطلوبة او التي تم إقرارها في السنوات السابقة.

تجدر الاشارة الى أن الازمة السياسية وجمود النشاط التشريعي في مجلس النواب خلال ٢٠١٥ حال دون تعديل اي من النصوص المقترحة.



الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها في قانون العقوبات
	<p>بتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ أقر مجلس النواب قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري (قانون رقم ٢٩٣ نشر في الجريدة الرسمية عدد ٢١ تاريخ ٢٠١٤/٥/١٤). وتم في إطار هذا القانون تعديل الجناح المختلطة بالأدب العائلية (أحكام الزنى المواد ٤٨٧ إلى ٤٨٩) بحيث تمت المساواة بين المرأة والرجل في العقوبات المنصوص عنها في حال الزنى.</p>	<p>تعديل النص القانوني بحيث يتم المساواة بين المرأة والرجل في العقوبات المنصوص عنها في حال الزنى.</p>	<p>في الجناح المختلطة بأدب العيلة المادة ٤٨٧: معاقبة الزوجة الزانية بالحبس. المادة ٤٨٨: معاقبة الزوج الزاني بالحبس إذا ارتكب الزنا في البيت الزوجي أو المتخذ له خلية جهارا في أي مكان كان. المادة ٤٨٩: عدم جواز ملاحقة فعل الزنا إلا بشكوى الزوج الذي يجب أن يتخذ صفة المدعي الشخصي.</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المواد قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>المادة ٥٠٣: تعديل النص القانوني بحيث يتم المساواة بين المرأة والرجل في حالة الإكراه على الجماع. المادة ٥٠٤: تعديل النص القانوني كي تشمل العقوبة الزوج وغير الزوج في حالة الإكراه على الجماع.</p>	<p>في الجرائم المختلطة بالأدب والأدب العامة: المادة ٥٠٣: معاقبة من أكره غير زوجه بالعنف والتهديد على الجماع بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على الأقل. المادة ٥٠٤: المعاقبة من جامع شخصا غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من خروب الخداع بالأشغال الشاقة المؤقتة</p>

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها في قانون العقوبات
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المواد قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>المادة ٥٠٥: تعديل النص القانوني لرفع سن القاصر حتى ١٨ سنة وتشد يد العقوبة للشخص المرتكب الجرم.</p> <p>المادة ٥٠٦: تعديل النص القانوني بحيث يتم تشديد العقوبة بحق الشخص مرتكب الجريمة.</p> <p>المادة ٥١٣: تعديل النص القانوني بحيث يتم المساواة بين النساء والرجال الموظفات والموظفين في حال مراودته عن نفسه زوج أو زوجة سجين أو شخص خاضع لمراقبته (لمراقبتها) أو سلطته (سلطاتها).</p>	<p>المادة ٥٠٥: معاقبة من جامع قاصراً دون الخامسة عشرة من عمره بالأشغال الشاقة ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد لم يتم الثانية عشرة من عمره. ومن جامع قاصراً أتم الخامسة عشرة من عمره ولما يتم الثامنة عشرة عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين.</p> <p>المادة ٥٠٦: تشديد عقوبة جماعة قاصر في حال ارتكاب الجريمة من قبل شخص يمارس عليه سلطة شرعية أو فعلية.</p> <p>المادة ٥١٣: معاقبة الموظف الذي راود عن نفسها زوجة سجين أو موقوف أو شخص خاضع لمراقبته أو سلطته.</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المادة قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>تعديل النص القانوني بحيث يتم تشديد العقوبة للجرم المخصوص عنه.</p>	<p>المادة ٥١٥: معاقبة من خطف بالخداع أو العنف أحد الأشخاص ذكرًا كان أو أنثى يقصد ارتكاب الفجور به بالأشغال الشاقة المؤقتة وإذا ارتكب الفعل المخدور فلا تنقص العقوبة عن سبع سنوات.</p>

الخطوات اللاحقة	الوضع الحالي	فحوى التعديل	المواد القانونية المطلوب تعديلها في قانون العقوبات
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المادة قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>التعديل المطلوب يكون بإلغاء هذه المادة.</p>	<p>المادة ٥٢٢: إلغاء من يتزوج من المعتدى عليها من العقوبة.</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>تم إلغاء هذه المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٦٢ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧.</p>	<p>كانت المادة ٦٢ من قانون العقوبات من تسمح لمرتكب هذا الجرم بالاستفادة من العذر المحل من العقاب. بموجب القانون رقم ٧ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠ تم تعديل هذه المادة وأصبحت تنص على التالي: «يستفيد من العذر المخفف من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنى المشهود أو في حالة الجماع غير المشروع فأقدم على قتل أحدهما أو إيجائه بغير عمد»</p>	<p>المادة ٦٢٥: قتل الغير لارتكابه الزنى المشهود أو الجماع غير المشروع</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المادة قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>تعديل النص القانوني بحيث توسيع فئة الأشخاص المشمولين بهذه المادة وإزالة شرط أن يكونوا من غير عائلته.</p>	<p>المادة ٦٢٧: معتقة صاحب الحانة الذي يستخدم في حانته بنات أو نساء من غير عيالته دون الحادية والعشرين من العمر.</p>
<p>للمتابعة في المجلس النيابي</p> 	<p>مازالت هذه المادة قيد الدرس في اللجان النيابية.</p>	<p>تعديل النص القانوني بحيث يتم مساواة الأولاد والمراهقون الذكور والبنات من أحكام الحماية المنصوص عنها في هذه المادة.</p>	<p>المادة ٧٥٣: حماية الأولاد القاصرين من ارتياد أماكن تعرض مسرحيات أو فيلم محظر على الأولاد.</p>

## التوجهات المستقبلية <

متابعة العمل من أجل تنزيه ما تبقى من أحكام التمييزية ضد المرأة في قانون العقوبات.

### ٣. قانون تنظيم زواج القاصرات والقاصرين

#### لمحة عن العمل المنجز <

في إطار الحملة الوطنية التي أطلقتها لحماية القاصرات من الزواج المبكر، وتمهيدا لتحضير اقتراح قانون بهذا الشأن وضعت الهيئة الوطنية دراسة قانونية واجتماعية حول آثار زواج القاصرين تحت عنوان «حماية القاصرات من الزواج المبكر: بين الواقع والمرتجى» أعدتها نخبة من القضاة.

عقدت الهيئة في مرحلة ثانية سلسلة لقاءات جمعت محامين متخصصين في مجال الأحوال الشخصية وقضاة في مجال حماية الأحداث كما واعضاء من اللجنة القانونية في الهيئة الوطنية لوضع مسودة اقتراح قانون في هذا المجال. قدّم اقتراح القانون من قبل النائب غسان مخيبر إلى المجلس النيابي وقد سُجّل في أمانة سر المجلس بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٤ تحت رقم ٢٠١٤/٣٠.

وخلال جلسة للجنة حقوق الإنسان النيابية المنعقدة في ١٤ تشرين الاول ٢٠١٤ شاركت فيها الهيئة الوطنية وبحضور ممثلة عن وزارة العدل وممثل عن المدير العام للأحوال الشخصية وافقت لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي على أحكام اقتراح القانون المقدم وتم رفعه إلى لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي لمتابعة درسه.

خلال العام ٢٠١٥ وبسبب جمود النشاط التشريعي في مجلس النواب عملت الهيئة الوطنية مع شركائها على تنظيم حملات توعية حول زواج القاصرات في عدد من المراكز التدريبية في عدد من البلديات.

#### توجهات مستقبلية <

- تنظيم حملات كسب تأييد لاقتراح القانون؛
- متابعة العمل من أجل إقرار قانون تنظيم زواج القاصرات والقاصرين في باقي اللجان النيابية تمهيدا لمناقشته وإقراره في جلسة عامة.

### ٤. قانون حماية المرأة من العنف الأسري

#### لمحة عامة عن الموضوع <

في العام ٢٠٠٩ بادرت منظمات من المجتمع المدني إلى تشكيل «التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري» ووضعت مشروع قانون يرمي إلى حماية المرأة من العنف الذي تتعرض له مع أولادها داخل الأسرة.

في العام ٢٠١٤ أقرّ مجلس النواب «قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري» خلال جلسة عامة. (جريدة رسمية عدد ٢١- تاريخ ٢٠١٤/٥/١٥- قانون رقم ٢٩٣).

لعب القضاء ومنذ صدور القانون دوراً بارزاً في تطبيق القانون بطريقة عادلة فقد تنبه القضاء إلى النقص الذي يعتري بعض بنود القانون وصدرت عدة أحكام قضائية توسعت في تفسير القانون.



#### توجهات مستقبلية <

- العمل على رصد الثغرات القانونية التي تعتري القانون؛
- المطالبة بتفعيل القانون وتنفيذ الاحكام التي نص عليها القانون ولم تطبق بعد.

### ٥. تعديل قانون الجنسية

#### لمحة عامة عن الموضوع والانجازات <

أعدت الهيئة الوطنية دراسة ومشروع قانون حول حق المرأة اللبنانية بنقل جنسيتها لأولادها أسوة بالرجل اللبناني، وذلك نتيجة دراسة شاملة عن موضوع الجنسية أعدّها القاضي جون القزي. وتمت مراجعة هذه الدراسة من قبل لجنة من خبراء الأقران وهم: الوزيران السابقان زياد بارود وبهيح طيارة والسيدة لينا أبو حبيب، مديرة حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي» كما وبعض أعضاء الهيئة الوطنية.

دعت الهيئة الوطنية بعدها إلى اجتماع خبراء أقران من أجل اعداد مشروع قانون تحضيراً لحملة كسب التأييد التي كانت تحضر لها الهيئة الوطنية من أجل أن يتم اعتماده من قبل مجلس النواب.

بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣، طلبت الهيئة الوطنية من أمين عام رئاسة مجلس الوزراء إحالة مشروع تعديل قانون الجنسية إلى اللجنة الوزارية المختصة. (طلب مسجل في أمانة سر مجلس الوزراء تحت رقم صادر ٢٢٦١/ م ص).

تابعت الهيئة الوطنية أعمال اللجنة الوزارية الخاصة بتعديل قانون الجنسية اللبناني وبعد إصدار اللجنة قراراً برفض التعديل القانوني المطلوب والاستعاضة عنه بجملة تسهيلات لزوج وأولاد المرأة اللبنانية؛ أصدرت الهيئة الوطنية بياناً فيه عن أسفها لفشل اللجنة في رفع التمييز اللاحق بالمرأة اللبنانية وذلك لأسباب ديموغرافية وطائفية كما ذكرت اللجنة المذكورة.

تتابع الهيئة الوطنية المطالبة من أجل تعديل قانون الجنسية اللبناني لضمان المساواة بين المرأة والرجل في هذا المجال.

#### توجهات مستقبلية <

- تقديم مشروع القانون التي أعدته الهيئة الوطنية بالتعاون مع خبراء إلى المجلس النيابي؛
- متابعة الجهود الحثيثة مع كافة المبادرات الصادرة عن المجتمع المدني من أجل تعديل قانون الجنسية.

## ٦. قانون الانتخابات النيابية والكوّتا

عدد المرشحات والفائزات في الانتخابات النيابية ١٩٩٢-٢٠١٣		
عدد الفائزات	عدد المرشحات	الدورة الانتخابية
٣	٦	١٩٩٢
٣	١١	١٩٩٦
٣	١٨	٢٠٠٠
٦	١٤	٢٠٠٥
٤	١٢	٢٠٠٩
لم تجر الانتخابات النيابية	٣٨	٢٠١٣

المصدر: التقرير الرسمي الجامع للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ٢٠١٤

تتابع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية المطالبة بإقرار قانون للانتخابات التشريعية يعتمد التمثيل النسبي مع لحظ كوتا نسائية كتدبير مرحلي ومؤقت وذلك في إطار الحملة الوطنية لدعم المرأة في موقع القرار وصنع السلام التي أطلقتها في العام ٢٠١٢.

عملت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ مع تحالف «نساء في البرلمان» لتنظيم مؤتمر وطني حول التدابير المؤقتة ومن بينها الكوتا لتشجيع المشاركة السياسية للنساء.

## ب.٢. الممارسات التي تميّز ضد المرأة: الحساب الائتماني

< لمحة عامة عن الموضوع

بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ أصدرت جمعية مصارف لبنان تعميماً الى جميع المصارف اللبنانية موضحة انه لا مانع من أن تفتح المرأة حساباً ائتمانياً لولادها القاصرين.

< ما تمّ انجازه خلال العام ٢٠١٥

بههدف تنفيذ هذا التعميم تتابع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية سعيها لدى المصارف اللبنانية من أجل توفير امكانية فتح حساب ائتماني للمرأة اللبنانية لصالح أولادها القاصرين في المصارف اللبنانية.

نورد في ما يلي لائحة بالمصارف التي تطبق التعميم الصادر عن جمعية المصارف:

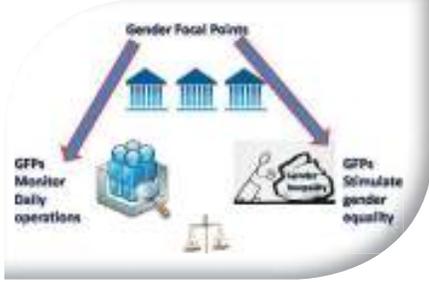
- بنك فرعون وشيخا
- بنك لبنان والمهجر
- بنك بيمو
- المصرف التجاري السوري اللبناني
- البنك اللبناني للتجارة/ BLC Bank
- الاعتماد اللبناني
- بنك بيروت والدول العربية
- بنك الموارد
- فرنسبنك
- جمال ترست بنك

< التوجهات المستقبلية

- العمل على إعداد وتعميم مشروع عقد خاص بالحساب الائتماني على المصارف؛
- متابعة تحديث لائحة المصارف التي بدأت بتطبيق التعميم الصادر عن جمعية المصارف.

## ج. دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج

< لمحة عن الموضوع



تواصل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية جهودها من أجل دمج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج العامة للإدارات والمؤسسات الرسمية. فقد عملت الهيئة الوطنية على توسيع شبكة نقاط ارتكاز للنوع الاجتماعي في الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة كما وتواصلت مع الإدارات العامة التي تمّ تعيّن بعد نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي. على صعيد آخر عملت الهيئة الوطنية على تفعيل علاقاتها مع مختلف الوزارات من أجل ادماج النوع الاجتماعي.

< ما تمّ انجازه خلال العام ٢٠١٥

١. تطوير قدرات أعضاء شبكة النوع الاجتماعي

نفذت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ ورشة عمل تدريبية لنقاط ارتكاز النوع الاجتماعي الاجتماعي كما وموظفين وموظفات في الوزارات والإدارات الرسمية حول كيفية استخدام وسائل وتقنيات الإعلام الاجتماعي للتحفيز وكسب التأييد.

كما شارك أعضاء شبكة النوع الاجتماعي في ورشة عمل حول مفاهيم النوع الاجتماعي ووسائل دمجها في السياسات والبرامج ضمن البرنامج الذي تنفذه الهيئة الوطنية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان تحت عنوان «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان».

ب. ١٦ يوماً من أجل مناهضة العنف

نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وبعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان لقاءً تحت عنوان «دور التربية في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي» ضمن حملة الـ ١٦ يوماً المكرّسة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك في إطار المشروع المشترك عنوان «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان». تضمن اللقاء عرض للنشاطات التي نفذتها مجموعة من الأندية الطلابية في الجامعات حول موضوع مواجهة العنف الممارس ضد النساء.



## حملة ال١٦ يوماً من أجل مناهضة العنف

حملة عالمية تبدأ في ٢٥ تشرين الثاني، وهو اليوم العالمي للحد من العنف ضد المرأة، وحتى ١٠ كانون الأول، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتهدف للتشديد على فكرة أن العنف المبني على النوع الاجتماعي يشكل انتهاكاً فاضحاً لحقوق الإنسان. من أهداف هذه الحملة: رفع مستوى الوعي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان من أجل الحد من ظاهرة العنف المنتشرة في المجتمعات، تشجيع الرجال على اتخاذ موقف ضد العنف، تشجيع منظمات المجتمع المدني لرفع الصوت ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي، الضغط على الحكومات من أجل اعتماد تشريعات وإجراءات لمكافحة العنف ضد النساء.

### < التوجهات المستقبلية

- متابعة التشبيك مع مختلف الوزارات من أجل متابعة عملية دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج؛
- تفعيل التعاون مع لجنة النوع الاجتماعي التي أنشئت في وزارة التربية والتعليم العالي.

## د. رصد أوضاع المرأة وإعداد تقارير ونشرها

### < ما تمّ انجازه خلال العام ٢٠١٥

انطلاقاً من مهمتها الأساسية كهيئة رسمية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء مفوضة توفير الاستشارات للحكومة اللبنانية والوزارات فيما يتعلق بأوضاع المرأة تعدّ الهيئة الوطنية وتنشر دورياً دراسات حول أوضاع المرأة في مختلف المجالات ولاسيما الدراسات القانونية منها.

أ. دراسة قانونية حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان» أعدت الهيئة الوطنية دراسة حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان» مع التركيز على حقوق وواجبات كل من اللاجئين/ات والدولة المضيفة، فعلى صعيد الحقوق على الدولة اللبنانية وارتكازاً على مختلف المعاهدات التي أبرمتها وواجب ضمان حقوق اللاجئين الأساسية كالحق بالعيش، والحق بتلقي الخدمات الصحية والتعليمية وكافة الحقوق الاقتصادية، من بينها الحق بالعمل والمسكن اللائق، وحرية الرأي والتعبير. أما حقوق الدولة اللبنانية فترتبط بواجب اللاجئين الحفاظ على الامن من جهة وواجب المجتمع الدولي بمساندة الدولة المضيفة لتحمل الاعباء والمسؤوليات الناجمة عن تدفق اللاجئين.

### ب. التقارير الدولية

كون الدولة اللبنانية عضو في الامم المتحدة فانها مدعوة بان تقدم تقارير دورية عن حالة حقوق الانسان في لبنان. أعدت الهيئة الوطنية وناقشت التقرير الرسمي في الشق المتعلق بأوضاع المرأة الذي عرض خلال الاستعراض الدوري الشامل UPR في تشرين الثاني ٢٠١٥.



كذلك وبعد تكليفها رسمياً من قبل وزارة الخارجية باعداد التقرير الرسمي الجامع للتقريرين الرابع والخامس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أعدت الهيئة الوطنية بمشاركة الوزارات المعنية التقرير وشاركت في مناقشته في جنيف في تشرين الثاني ٢٠١٥ أمام اللجنة الدولية للاتفاقية وذلك ضمن وفد رسمي مثل الدولة اللبنانية.

أوصت اللجنة الدولية لاتفاقية سيداو بضرورة نشر الاتفاقية والملاحظات الختامية الخاصة بلبنان ومشاركتها مع كافة الادارات الرسمية، الوزارات ومجلس النواب والقضاء ومع الادارات المحلية بهدف تسهيل تطبيق الاتفاقية. في هذا الاطار نظمت الهيئة الوطنية لقاء حول متابعة تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) جمع ممثلات وممثلين عن الادارات الرسمية، منظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الدولية. تتضمن اللقاء تقديماً للملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة سيداو الدولية، كما تمّ التعريف بالآلية الدولية المعتمدة لمتابعة تطبيق الاتفاقية من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية.

بناء على هذه التوصيات وضعت الهيئة الوطنية ضمن اولويات عملها للسنتين المقبلتين وهي :  
- نشر الملاحظات الختامية ومشاركتها مع المؤسسات الرسمية من حكومة ووزارات ومجلس نيابي كما ومع القضاء لتسهيل تطبيقها؛

- اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ١٣٢٥/٢٠٠٠ حول المرأة والسلام والامن؛

- تعميم المعرفة بالحقوق الإنسانية للمرأة في القضاء المدني وبناء تواصل مع القضاء الديني.

من الملاحظات الختامية الخاصة بلبنان...

«تحت اللجنة الدولية الطرف على النظر في التوصيات الواردة في هذه الملاحظات الختامية واعتبارها أولوية من أجل التعبئة الوطنية والدعم الدولي. وتحت اللجنة الدولية الطرف على تنفيذ هذه الملاحظات الختامية على وجه السرعة من خلال إنشاء آلية للتنسيق مع كافة مؤسسات الدولة المعنية على جميع المستويات، والبرلمان والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، وكذلك مع شركائها الدوليين».

#### < توجهات مستقبلية

- متابعة اعداد الدراسات القانونية والتقارير الوطنية والدولية حول أوضاع النساء في لبنان في مختلف المجالات؛
- تنفيذ برامج وأنشطة من أجل نشر التوعية حول الحقوق الاساسية التي تنص عليها اتفاقية سيداو كما ونشر الملاحظات الختامية الخاصة بلبنان؛
- اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ١٣٢٥/٢٠٠٠ حول المرأة والسلام والامن.



## II. البرامج المنفذة لتطوير قدرات النساء في مختلف المجالات

### أ. تنفيذ برامج من أجل تطوير قدرات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

- ◀ لمحة عن المشروع  
تنفذ الهيئة الوطنية بالتعاون مع عدد من الشركاء الدوليين برامج من أجل تطوير قدراتها المؤسسية والبشرية.
- ◀ ما تمّ انجازه خلال العام ٢٠١٥  
• توفير الدعم التقني لتطوير القدرات المؤسسية والبشرية  
تعاون الهيئة الوطنية وبعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان في تنفيذ برنامج تحت عنوان «المساواة وتمكين المرأة في لبنان» والذي يهدف أساساً الى دعم عملية دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج. يتضمن هذا المشروع الاهداف التالية:  
• توفير الدعم التقني لتطوير القدرات المؤسسية للهيئة الوطنية بهدف تنفيذ مهامها كما جاء في قانون انشائها؛  
• توفير الدعم من أجل تطوير شبكة علاقات مع الشركاء من القطاعين المدني والرسمي؛  
• توفير الدعم من أجل تطوير شبكة العلاقات مع وسائل الاعلام كما وتنفيذ نشاطات على صعيد الدعوة وكسب التأييد.
- ◀ التوجهات المستقبلية  
• متابعة تنفيذ المشروع المشترك مع بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان.



### ب. تنفيذ برامج ومشاريع حول المشاركة السياسية

- ورش عمل حول القوانين الانتخابية الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي  
نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ورشة عمل حول القوانين الانتخابية الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في السلطة السياسية وفي الهياكل المنتخبة في لبنان.  
رمت هذه الورشة إلى تعميق المعرفة لدى المشاركات والمشاركين بنماذج القوانين الانتخابية ومفاعيلها المختلفة في التمثيل العادل بين الجنسين وتمحورت المواضيع التي تناولتها المبادئ والمعايير المعتمدة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأنظمة الاجتماعية المعيقة للمساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية. كما تضمنت الورشة عرضاً مقارنة للقوانين الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية ولسبل تطبيق النظام النسبي.

مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية»  
تعاون الهيئة الوطنية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ مشروع تحت عنوان «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية» الممول من قبل السفارة الإيطالية في بيروت- مكتب التعاون

- الإيطالي للتنمية. يهدف المشروع إلى:
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة؛
- تنظيم ورش عمل تدريبية للجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة؛
- تنظيم حملة إعلامية وإعلانية وطنية لتحفيز النساء في المشاركة السياسية الفعالة.

#### الحملة الوطنية لدعم مشاركة المرأة في الحكم

في إطار الحملة الوطنية لدعم مشاركة المرأة في الحكم شاركت الهيئة الوطنية بالتعاون مع تحالف نساء في البرلمان في تنظيم مؤتمر جمع منظمات المجتمع المدني والدولي ونواب. هدف هذا المؤتمر الى التشديد على أهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي وأهمية اعتماد التدابير المؤقتة ومن بينها الكوتا كعامل محفز لانخراط النساء في المجال السياسي.

بناء تحالفات من أجل اطلاق حملة لتشجيع النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية شاركت الهيئة الوطنية في تحالف ضمّ منظمات من المجتمع المدني: اللجنة الاهلية، سمارت سنتر، قطاع المرأة في تيار المستقبل، جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية، مؤسسة أبعاد، شباب البلد، و CREADEL وبدعم من المجلس الثقافي البريطاني من أجل اطلاق حملة لتشجيع النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية تحت شعار #ست\_البلدية.



#### ج. تنفيذ برامج لتطوير قدرات النساء والرجال في المجتمعات المحلية

لمحة عن المشروع <

انطلاقاً من الهدف الاستراتيجي الذي حددته الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١) الذي نص على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بقضايا المرأة وأهمية التشبيك والتعاون مع مختلف الجهات المعنية بقضايا التنمية (هدف ١٠)، تعاونت الهيئة الوطنية مع مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية من أجل تجهيز مراكز تدريب في عدة مناطق لبنانية تستخدمها الجهات المحلية (بلديات، جمعيات محلية، جمعيات نسائية وشبابية...) من أجل تنفيذ نشاطات وتدريبات مخصصة لتنمية قدرات النساء والفتيات كما وسائر فئات المجتمع في مختلف المجالات.



ما تمّ انجازه خلال العام ٢٠١٥ <

للسنة الثانية على التوالي عقدت الهيئة الوطنية اجتماعاً تشاورياً مع رؤساء البلديات واتحادات البلديات التي انشأت فيها الهيئة مراكز تدريب من أجل وضع خطة عمل تنفيذية بالنشاطات التي ستنظم في هذه المراكز والتي تتوافق واحتياجات المواطنين والمواطنات في المناطق. بعد عقد هذا اللقاء التشاوري نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع البلديات سلسلة تدريبات وورش عمل حول مختلف المواضيع.

عدد المستفيدات والمستفيدين	البلديات	الجهة الشريكة	المواضيع
٢٠	بعقلين	مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	المشاركة السياسية
١٠	حدث بعلبك		
٥٠	جزين		
٢٥	بعقلين	برنامج الأمم المتحدة الانمائي - وحدة ادارة الكوارث	ادارة الكوارث
٢٥	الشيح		
٣٠	الشيح	مركز الرعاية الدائمة	الوقاية من امراض السكري والتلاسيميا
٢٠	شبع		
١٥	شبع	منظمة أبعاد	زواج القاصرات
٢٥	جزين	مؤسسة يدنا	الوقاية من أمراض القلب والشرايين
١٨	شبع		
٧	عكار	صندوق الأمم المتحدة للسكان	الصحة الانجابية
٩	الشيح		

توجهات مستقبلية <

استكمال اللقاءات التشاورية مع رؤساء/ رئيسات البلديات كما ومع السكان المحليون عبر لقاءات تشاورية من أجل تحديد الاحتياجات المحلية لوضع برنامج النشاطات التي سوف تنفذ في العام ٢٠١٦.

### د. تنفيذ برامج من أجل تطوير القدرات الاقتصادية للنساء

لمحة عن الموضوع <

بتاريخ ٢٠١١/٥/٥ أصدر مصرف لبنان قراراً يجيز للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية منح قروض صغيرة بواسطة المصارف. على أثر هذا القرار أطلقت الهيئة قرض «نجاح» عام ٢٠١١ الذي يتيح للنساء الحصول على قروض بشروط ميسرة لغرض تمويل نشاطات اقتصادية، صناعية، زراعية، سياحية، خدماتية وتقنية.

في العام ٢٠١٤ وقّعت الهيئة الوطنية اتفاق تعاون مع «الجمعية اللبنانية للتنمية-المجموعة» تضمنت تنفيذ مشروع «سوا» يهدف الى تقديم خدمات تقنية للسيدات اللواتي يرغبن بالاستفادة من القروض الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية.

ما تم انجازه خلال العام ٢٠١٥ <

يتضمن مشروع «سوا» الخدمات التالية : توفير تدريبات حول كيفية انشاء وتطوير الاعمال، ابتكار أفكار جديدة للأعمال، عناصر الانتاج، التسويق، التشبيك، ادارة الاعمال.

#### «سوا» بالارقام

عدد السيدات المستفيدات من القروض الصغيرة: ٧٢

المبلغ الاجمالي للمشروع: \$١٠٢,٠٦٥

عدد السيدات المستفيدات من الخدمات التقنية والمالية: ٥٢

نسبة السيدات المستفيدات ذوات الاحتياجات الخاصة: ١,٤%

متوسط عمر السيدات المستفيدات: ٣٥ سنة

نسبة الاعمال المنشأة حديثاً من اجمالي المشاريع الممولة في المشروع: ٢٥%

من جهة أخرى، تعاونت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان من أجل اطلاق «جائزة المساواة بين الجنسين» للمؤسسات الاقتصادية الداعمة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وقد اعتمدت لاختيار المؤسسات الفائزة معايير مراعاة المساواة بين الجنسين ومنها: استراتيجية المؤسسة الاقتصادية لتحفيز توظيف نساء، مدى ادخال بعد النوع الاجتماعي في السياسات المعتمدة من قبل هذه المؤسسات بالنسبة لسياسة التوظيف والاجور والترقيع، نسبة النساء الموجودات في مراكز القرار ضمن هذه المؤسسات، والحوافز التي توفرها المؤسسة للموظفين والموظفات فيها (نظام الاجازات، اجازة الامومة...).

وقد فازت بالجائزة المؤسسات التالية: مختبرات الشمال التابعة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال، بنك عوده، وشركة يوناييتد سبورتس أوف لبيانون.

شارك في الحفل وزير العمل سجعان القزي، السيد عدنان قصار، رئيس الهيئات الاقتصادية، السيد محمد شقير، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، الوزير السابق ريمون عوده، الوزيرة السابقة وفاء الضيقة، ورئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي.

توجهات مستقبلية <

متابعة تنفيذ البرامج من أجل تحفيز المشاركة الاقتصادية للنساء.

### III. تفعيل مركز المرأة اللبنانية للمعلومات والبوابة الالكترونية وإنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي

#### أ. مركز المرأة اللبنانية للمعلومات

حرصاً منها على تزويد الطلاب والباحثين في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي بأحدث المعلومات، تهتم مكتبة الهيئة الوطنية بتحديث مقتنياتها من كتب وأبحاث ورسائل جامعية وأوراق مؤتمرات وقصاصات صحفية.

تعمل المكتبة على رصد المنشورات الحديثة، التي تتناول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، واقتنائها، والعمل على فهرستها وتصنيفها، والمسح الضوئي لصفحات الغلاف والعنوان ولائحة المحتويات إذا توفرت حتى تصبح قابلة للبحث بشكل سهل وسريع، وبالتالي متوفرة على الموقع الإلكتروني للهيئة تحت عنوان المكتبة الإلكترونية. تتيح المكتبة الإلكترونية للباحثين والباحثات الاطلاع على المعلومات البيبليوغرافية لمعظم المراجع الموجودة لدى مكتبة الهيئة، كما ومكتبة الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت. كما تسمح بالبحث في مجموعة النصوص الكاملة لمجلة «الرائدة» المتخصصة في قضايا المرأة التي تصدر عن معهد الدراسات النسائية في العالم العربي-الجامعة اللبنانية الأميركية).

### ب. البوابة الإلكترونية

تعمل الهيئة الوطنية على إعادة هيكلة موقعها الإلكتروني بهدف جعله سهل الاستخدام من قبل الباحثين/ات وكل المهتمين بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.



### ج. مواقع التواصل الاجتماعي

تتيح الصفحتان اللتين أنشأهما فريق عمل التواصل الاجتماعي في الهيئة الوطنية على موقعي فايسبوك وتويتر للناشطات والناشطين كما والجمعيات الاطلاع ومتابعة نشاطات الهيئة الوطنية والتدريبات وورش العمل وآخر الإصدارات والمراجع المتعلقة بوضع المرأة والنوع الاجتماعي في لبنان.

حساب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على فايسبوك : <a href="https://www.facebook.com/NationalCommissionForLebaneseWomenNCLW">https://www.facebook.com/NationalCommissionForLebaneseWomenNCLW</a>	f
حساب الحملة الوطنية لتنظيم القوانين "وين بعدنا" على فايسبوك : <a href="https://www.facebook.com/LebaneseNationalCampaignForWomenRightsWaynBadna">https://www.facebook.com/LebaneseNationalCampaignForWomenRightsWaynBadna</a>	f
تابعوا تغريدات الهيئة على تويتر <a href="https://twitter.com/*NclwOrg">https://twitter.com/*NclwOrg</a>	t
للمشاركة الفعالة ونشر المقالات والاطلاع على المكتبة الإلكترونية الخاصة بالمرأة كما وتبادل المعلومات بين الحركة النسائية اللبنانية والمنظمات النسائية في العالم يمكنكم/ن زيارة بوابة الهيئة الإلكترونية <a href="http://e-portal.nclw.org.lb">http://e-portal.nclw.org.lb</a> أو زيارة موقع الهيئة الوطنية <a href="http://www.nclw.org.lb">www.nclw.org.lb</a>	

# لائحة بالمؤسسات والجمعيات التي تتعاون معها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبانية

آلية التعاون	الجهات التي تتعاون معها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
<b>المؤسسات والإدارات الرسمية</b>	
تنظيم تدريبات لنقاط ارتكاز النوع الاجتماعي في الوزارات والإدارات الرسمية.	معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
متابعة القوانين التي تدرسها اللجان النيابية من أجل إقرارها.	المجلس النيابي
<b>المؤسسات الأكاديمية</b>	
بروتوكول تعاون يحدد إطار التعاون في البرامج القانونية، البيئية، الاقتصادية والصحية المشتركة.	جامعة القديس يوسف
تعاون بين الهيئة الوطنية ومعهد العلوم السياسية في إطار مشاريع توعوية حول مختلف قضايا حقوق الإنسان.	معهد العلوم السياسية - جامعة القديس يوسف
بروتوكول تعاون من أجل تفعيل التعاون بين مكتبة الجامعة ومكتبة الهيئة الوطنية وفي مختلف المجالات.	الجامعة اللبنانية الأميركية
<b>الوزارات</b>	
تعاون بين الهيئة الوطنية ووزارة الشؤون الاجتماعية في موضوع دعم مشاركة المرأة في السياسة ومواقع القرار. التعاون من أجل رفد الهيئة الوطنية بالمعلومات الضرورية من أجل اعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.	وزارة الشؤون الاجتماعية
تعاون بين الهيئة الوطنية ووزارة الخارجية والمغتربين في مجال إعداد التقارير الدولية التي ترصد أوضاع المرأة.	وزارة الخارجية والمغتربين
تعاون خلال فترة الحملة الوطنية للتوعية حول الكشف المبكر من سرطان الثدي عبر تنظيم ورش عمل في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات؛	وزارة الصحة العامة

<p>التعاون من أجل رفد الهيئة الوطنية بالمعلومات الضرورية من أجل اعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.</p>	
<p>التعاون من أجل رفد الهيئة الوطنية بالمعلومات الضرورية من أجل اعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.</p>	<p>وزارة الثقافة، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الداخلية والبلديات</p>
<p>منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية</p>	
<p>تتعاون الهيئة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني من خلال الاطر التالية:</p> <p>المشاركة في الحملة الوطنية لتنزیه القوانين ذات الأثر الإقتصادي من الأحكام التمييزية ضد المرأة «وين بعدنا» كما وفي اللقاء التشاوري الهادف إلى اعتماد خطة عمل للتوصل إلى تنزیه هذه القوانين؛</p> <p>التعاون من أجل رفد الهيئة الوطنية بالمعلومات الضرورية من أجل اعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.</p>	<p>معهد الدراسات النسائية في العالم العربي- الجامعة اللبنانية الأميركية، المجلس النسائي اللبناني، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، لجنة حقوق المرأة اللبنانية، اللقاء الوطني للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، رابطة المرأة العاملة في لبنان، جمعية بيت المرأة الجنوبي، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، لجنة المرأة في نقابة المحامين في بيروت، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، جمعية اللبانيات الجامعيات، هيئة تفعيل دور المرأة في القرار الوطني، نادي حقوق المرأة في الجامعة اليسوعية، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، كفي عنف واستغلال، مؤسسة عامل، جمعية صليب إعانة الأرمن، مؤسسة الصفدي، جمعية ALEF، جمعية العناية بالطفل والأم، منظمة أبعاد، جمعية العزم والسعادة، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، منتدى التنمية والثقافة والحوار، مؤسسة الامام الصدر، الحركة الاجتماعية، سمارت سنتر، جمعية الشابات المسيحيات، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال، رابطة سيدات دير الأحمر، فيمايل، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، مؤسسة المخزومي، تجمع النهضة النسائية، جمعية الشبان المسيحية لبنان، PRODES، غدا لبنان، الجمعية اللبنانية للتنمية - المجموعة، جمعية نساء جبل عامل، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، نساء رائدات، جمعية الشابات المسلمات، ACT Advocating communities for tomorrow</p>

	<p>جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية، لجنة الأمهات، مؤسسة رينيه معوض، مريم ومرتا، كاريتاس لبنان، جمعية شؤون المرأة اللبنانية، جمعية المبرات الخيرية، جمعية الاتحاد النسائي التقدمي، باحثات، Beyond for Reform and development</p>
تنظيم ورش عمل حول زواج القاصرات في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات.	منظمة أبعاد
بروتوكول تعاون لتنفيذ برامج لتطوير أوضاع النساء.	المجلس النسائي
التعاون مع مركز صحة المرأة التابع للجمعية من أجل التوعية حول أهمية الوقاية من أمراض صحة القلب في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات.	جمعية «يدنا» - مركز صحة قلب المرأة
تنظيم نشاطات توعية حول أمراض السكري والتلاسيما في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات.	مركز الرعاية الدائمة Chronic Care Center
<b>جمعيات التنمية</b>	
تعاون من أجل إقرار مشروع قانون يعترف بحق المرأة اللبنانية بنقل جنسيتها لأسرتها.	CRTDA
بروتوكول تعاون من أجل تجهيز مراكز تدريب في المناطق.	مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية
<b>النقابات</b>	
بروتوكول تعاون لتنظيم برامج حول المرأة والقانون.	نقابة المحامين في بيروت
<b>غرف التجارة والصناعة والزراعة</b>	
بروتوكول تعاون لدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد. تنظيم جائزة المساواة بين الجنسين للمؤسسات الاقتصادية الداعمة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان
<b>المصارف</b>	
بروتوكول تعاون لمشروع القروض الصغيرة والمتوسطة "قرض نجاح".	فرنسبنك

مؤسسات الاقراض الصغيرة	
بروتوكول تعاون من أجل توفير خدمات تقنية للسيدات الراغبات في بالاستفادة من القروض الصغيرة ومتوسطة الحجم التي توفرها الهيئة الوطنية.	الجمعية اللبنانية للتنمية «المجموعة»
المنظمات الإقليمية	
تعاون من خلال برامج وتدريبات دورية تنظمها منظمة المرأة العربية للدول الأعضاء.	منظمة المرأة العربية
منظمات الأمم المتحدة	
مشروع دعم دمج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات والذي يتضمن: <ul style="list-style-type: none"> <li>المشاركة في وضع الخطة الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان؛</li> <li>تعاون من أجل وضع دراستين قانونيتين حول حقوق المرأة في التشريع اللبناني؛</li> <li>تعاون من أجل طباعة تقرير لبنان الرسمي حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛</li> <li>المشاركة في اعداد ونشر دراسة قانونية حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان».</li> </ul>	صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
تنظيم دورات تدريبية لمدرسين/ات حول مفاهيم النوع الاجتماعي والتنمية.	مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (UNOHCHR)
التعاون لتنظيم لقاءات حول المشاركة السياسية في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مشروع دعم الانتخابات اللبنانية UNDP- LEAP
التعاون لتنظيم لقاءات توعية حول ادارة الكوارث في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنية في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وحدة ادارة الكوارث UNDP
الاتحاد الاوروبي	
تنفيذ برنامج «المساواة وتمكين المرأة في لبنان» يهدف الى دعم عملية دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج.	بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان

# أعضاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة وفاء سليمان  
رئيسة

الدكتورة إلهام كلاب  
رئيسة لجنة التربية والشباب

السيدة رنده عاصي بري  
نائبة رئيسة

الدكتورة لارا كرم بستاني  
عضو اللجنة القانونية

السيدة لمى سلام  
نائبة رئيسة

الدكتورة فاديا كيوان  
عضو المكتب التنفيذي

المحامي الأستاذ فادي كرم  
أمين السرّ وعضو المكتب التنفيذي

السيدة هنا لبيب أبو ظهر  
عضو لجنة التربية والشباب

الصيدلي سوسي بولاديان  
أمينة الصندوق وعضو المكتب التنفيذي

السيدة عايدة نعمان  
رئيسة لجنة الدراسات والتوثيق

المحامية الأستاذة ميرنا عازار نجار  
رئيسة اللجنة القانونية

الدكتورة نجوى نصر  
عضو لجنة العلاقات العامة والاعلام

الدكتورة ليلي عازوري جمهوري  
رئيسة لجنة سيداو وعضو المكتب التنفيذي

الدكتورة ليلي نعمه طربوشي  
عضو لجنة الدراسات والتوثيق

السيدة كارول الشماس القارح  
عضو لجنة الصحة والبيئة

السيدة نجوى رمضان  
عضو المكتب التنفيذي

الدكتورة عزة شرارة بيضون  
عضو لجنة سيداو

السيدة عفيفة السيد  
عضو المكتب التنفيذي

الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزه  
عضو المكتب التنفيذي

المحامي الأستاذ غسان شيت  
عضو لجنة العلاقات العامة والاعلام

الأميرة حياة إرسلان  
رئيسة لجنة العلاقات العامة والاعلام

الدكتورة هند الصوفي  
رئيسة لجنة الاقتصاد والعمل

المحامية الأستاذة غادة حمدان  
عضو المكتب التنفيذي

السيدة فائقة تركية  
رئيسة لجنة الصحة والبيئة

# فريق عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

جمانه مفرج

المديرة الادارية | Joumana.moufarrege@nclw.org.lb

ابراهيم خوري

المستشار الاعلامي | Ibrahim.khoury@nclw.org.lb

زيننا معلوف

مساعدة المديرية الادارية | Zeina.maalouf@nclw.org.lb

ريتا الشمالي

مستشارة تنمية المشاريع | Rita.chemaly@nclw.org.lb

شنتال بوعقل

منسقة المشاريع | Chantal.bouakl@nclw.org.lb

ماري نويل الاسطا

ضابطة المشاريع | Marienoelle.esta@nclw.org.lb

ريتا قزري

أمينة المكتبة | Rita.azzi@nclw.org.lb

ماري حبيب

مساعدة ادارية | Marie.habib@nclw.org.lb

ألين عون

مساعدة ادارية | Aline.aoun@nclw.org.lb

برناديت قبعين بو شبل

مساعدة ادارية | bernadette.chebel@nclw.org.lb

# منشورات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية National Commission for Lebanese Women (NCLW) publications



الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)  
National Strategy for Women in Lebanon  
(2011-2021)



خطة العمل الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية  
للمرأة في لبنان (٢٠١٣-٢٠١٦)  
National Action Plan for the implementation of  
the National Strategy for Women in Lebanon  
(2013-2016)



التقرير السنوي الاول حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية  
الوطنية للمرأة في لبنان  
بيروت ٢٠١٣



حقوق المرأة في التشريع اللبناني: وضع النصوص  
التعديلية المقترحة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣  
بيروت ٢٠١٣



حقوق المرأة في التشريع اللبناني: الاحكام الجديدة  
والاصلاحات المرجوة  
بيروت ٢٠١٤



حماية القاصرات من الزواج المبكر: الواقع والمرتبجى  
الحملة الوطنية لحماية القاصرات من الزواج المبكر-  
بيروت ٢٠١٤



التقرير الرسمي الجامع للتقريين الدوريين الرابع  
والخامس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز  
ضد المرأة  
بيروت ٢٠١٤



الدليل الى معرفة أحوال المرأة  
بيروت ٢٠١٠



الادوار الاجتماعية للمرأة العاملة في كل من الاردن  
وسوريا ولبنان  
بيروت ٢٠٠٤

# NCLW TEAM

**Joumana Moufarrege** Administrative director  
Joumana.moufarrege@nclw.org.lb

**Ibrahim Khoury** Media Consultant  
Ibrahim.khoury@nclw.org.lb

**Zeina Maalouf** Assistant Administrative Director  
Zeina.maalouf@nclw.org.lb

**Rita Chemaly** Project Development Consultant  
Rita.chemaly@nclw.org.lb

**Chantal Bou Akl** Projects Coordinator  
Chantal.bouakl@nclw.org.lb;

**Marie Noelle Esta** Projects Officer  
Marienoelle.esta@nclw.org.lb

**Rita Azzi** Librarian  
Rita.azzi@nclw.org.lb

**Marie Habib** Projects Assistant  
Marie.habib@nclw.org.lb

**Aline Aoun** Projects Assistant  
Aline.aoun@nclw.org.lb

**Bernadette Cobein Bou Chebl** Projects Assistant  
bernadette.chebel@nclw.org.lb

# LIST OF BOARD MEMBERS

**Mrs. Wafa Sleiman**  
President

**Mrs. Randa Assi Berri**  
Vice President

**Mrs. Lama Salam**  
Vice President

**Mr. Fady Karam**  
Secretary General and Executive Board  
Member

**Mrs. Sossi Boladian**  
Treasurer and Executive Board Member

**Mrs. Mirna Azar Najjar**  
Head of Legislative Issues Committee

**Dr. Leila Azoury Jamhoury**  
Head of CEDAW Committee and Executive  
Board Member

**Mrs. Carol Chammas Kareh**  
Member of Health and Environment  
Committee

**Dr. Azza Cherarah Beydoun**  
Member of CEDAW Committee

**Mrs. Wafa Dika Hamze**  
Executive Board Member

**Mrs. Hayat Erslan**  
Head of Public Relations and Media  
Committee

**Mrs. Ghada Hamdan Hodeib**  
Executive Board Member

**Dr. Elham Kallab**  
Head of Education and Youth Committee

**Dr. Lara Karam Boustany**  
Member of Legislative Issues Committee

**Dr. Fadia Kiwan**  
Executive Board Member

**Mrs. Hana Labib Abou Dhahr**  
Member of Education and Youth Committee

**Mrs. Aida Naaman**  
Head of Studies and Documentation  
Committee

**Dr. Najwa Nasr**  
Member of Public Relations and Media  
Committee

**Dr. Leila Nehmeh Tabchouri**  
Member of Studies and Documentation  
Committee

**Mrs. Najwa Noueiry Ramadan**  
Executive Board Member

**Mrs. Afife El Sayed**  
Executive Board Member

**Mr. Ghassan Cheet**  
Member of Public Relations and Media  
Committee

**Dr. Hind Soufi**  
Head of Economy and Labor Committee

**Mrs. Faika Turkia**  
Head of Health and Environment Committee

	Cooperation for publishing a study on the legal situation of Syrian refugees in Lebanon.
United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (UNOHCHR)	Organization of training courses for trainers on gender related issues and development.
UNDP-LEAP	Cooperation for the organization of info sessions on political participation in the regional training centers launched by NCLW with the cooperation of municipalities and federations of municipalities.
UNDP- Disaster Risk Reduction Management Unit	Cooperation for the organization of awareness sessions on disaster risk reduction management in the regional training centers launched by NCLW with the cooperation of municipalities and federations of municipalities.
<b>EUROPEAN DELEGATION</b>	
European Delegation to the Republic of Lebanon	Cooperation for the implementation of a project for mainstreaming gender in policies and programs.



DEVELOPMENTAL ASSOCIATIONS	
CRTDA	Cooperation aimed at the adoption of a draft law recognizing the right of the Lebanese woman to grant her nationality to her family.
Alwaleed Bin Talal Foundation	A memorandum of cooperation aimed at equipping training centers in the regions.
UNIONS	
Bar Association of Beirut	A cooperation memorandum to organize projects on the legal situation of women in Lebanon.
CHAMBERS OF COMMERCE, INDUSTRY & AGRICULTURE	
Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of Beirut and Mount Lebanon.	A memorandum of cooperation to promote the participation of women in the economy.
BANKS	
Fransabank	A cooperation memorandum to finance small and medium loans in the context of the 'Najah Loan' program.
MICRO FINANCE INSTITUTIONS	
The Lebanese Association for Development- Al majmoua	A cooperation memorandum to provide technical assistance for women who wish to benefit from NCLW's loans.
REGIONAL ORGANIZATIONS	
Arab Women Organization	Cooperation through projects and training provided by the AWO.
INTERNATIONAL ORGANIZATIONS	
United Nations Fund for Population	<p>GEEW Project: Gender mainstreaming project (to include a gender perspective in projects and policies),</p> <p>Cooperation for drafting the National Action Plan to implement the National Strategy for Women in Lebanon;</p> <p>Launching of two comprehensive studies on "Women's rights in Lebanese legislation" published in 2013 and 2014.</p> <p>Cooperation for the printing of Lebanon's official report on CEDAW ;</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>-Lebanese League for Women in Business-LLWB;</li> <li>- Women League of Deir el Ahmar;</li> <li>- Fe-male;</li> <li>- National Committee to fight violence against women;</li> <li>- Makhzoumi Foundation;</li> <li>- Al Nahda gathering;</li> <li>- YMCA;</li> <li>- Avenir Liban;</li> <li>- Lebanese Association for Development – Al Majmoua;</li> <li>- Jabal Amel Women Association;</li> <li>- Social Welfare Institutions;</li> <li>- Women In Front;</li> <li>- Muslim Young Girls Association;</li> <li>- ACT Advocating Communities for tomorrow;</li> <li>- Beirut social development association;</li> <li>- Mothers Committee;</li> <li>- PRODES;</li> <li>- René Mouawad Foundation;</li> <li>- Maryam and Martha;</li> <li>-Caritas-Liban;</li> <li>- Lebanese women affairs Association;</li> <li>- Al-Mabarrat Association;</li> <li>- Institute of Progressive Women;</li> <li>- Bahithat;</li> <li>- Beyond for Reform and development</li> </ul>	
<p>ABAAD- Resource Center for Gender Equality</p>	<p>Cooperation for the organization of awareness sessions against child marriages in the regional training centers launched by NCLW with the cooperation of municipalities and federations of municipalities.</p>
<p>Lebanese Council of Women</p>	<p>A cooperation memorandum to implement projects aimed at improving the situation of women.</p>
<p>Yadouna Association – Women Heart Health Center</p>	<p>Cooperation with the Women Heart Health Center for the awareness on the importance of heart disease prevention.</p>
<p>Chronic Care Center</p>	<p>Cooperation for the organization of awareness sessions on the prevention from Thalassemia and diabetes in the regional training centers launched by NCLW with the cooperation of municipalities and federations of municipalities.</p>

<p>Ministry of Public Health</p>	<p>Joint cooperation between MOPH and NCLW during the national awareness raising campaign on early detection of breast cancer.</p> <p>Cooperation in the framework of the preparation of the national reports to follow up on the implementation of the action plan of the National Strategy for Women in Lebanon.</p>
<p>Ministry of Culture, ministry of Labor, ministry of Education and Higher Education, ministry of Internal affairs.</p>	<p>Cooperation in the framework of the preparation of the national reports to follow up on the implementation of the action plan of the National Strategy for Women in Lebanon</p>
<p><b>WOMEN ASSOCIATIONS</b></p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>-The Institute for Women’s Studies in the Arab World- LAU;</li> <li>-Lebanese Council of Women;</li> <li>-National Committee for the Follow up of Women’s Issues;</li> <li>- League for Lebanese Women’s Rights;</li> <li>-National Coalition for the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women;</li> <li>-Working Women League in Lebanon;</li> <li>- Association of the House of women In the South ;</li> <li>- Lebanese Democratic Women Gathering;</li> <li>- Women’s Committee of the Beirut Bar Association;</li> <li>- Lebanon Family Planning Association for development and family empowerment;</li> <li>- Association of the Lebanese women in Universities;</li> <li>- Commission to encourage the role of women in the National decision making process;</li> <li>-Women Rights Club at St Joseph University;</li> <li>-Lebanese Center for Human Rights;</li> <li>- Kafa (enough) violence and exploitation;</li> <li>-Amel Association;</li> <li>-Armenian Relief Cross;</li> <li>-As-Safadi Foundation ;</li> <li>- ALEF;</li> <li>- Association for mother and child care;</li> <li>- Abaad;</li> <li>- Al Azm wal Saada Association;</li> <li>- CRTDA Center for Research and Training for Developmental Action;</li> <li>- Forum for Development Culture and Dialogue;</li> <li>- Imam Sadr Foundation;</li> <li>- Social Movement;</li> <li>- SMART Center;</li> <li>- Network of Arab NGOs for Development;</li> </ul>	<p>Partners of NCLW in the national campaign to amend the provisions in legislation that discriminate economically against women ‘Long Road Ahead...’ as well as in the consultative gathering for the adoption of a plan of action to amend the above-mentioned provisions;</p> <p>Cooperation in the framework of the preparation of the national reports to follow up on the implementation of the action plan of the National Strategy for Women in Lebanon</p>

# LIST OF INSTITUTIONS AND ASSOCIATIONS THAT COOPERATE WITH NCLW

Agencies that cooperate with NCLW	Mechanism of cooperation
<b>PUBLIC INSTITUTIONS AND ADMINISTRATIONS</b>	
Basil Fuleihan Institute for Economy and Finance	Organize training sessions for Gender Focal Points at ministries and public administrations.
Lebanese Parliament	Follow up on the laws being reviewed by parliamentary committees for their adoption.
<b>ACADEMIC INSTITUTIONS</b>	
St Joseph University	A cooperation memorandum specifying common projects (legal, environmental, economic and health)
Institute of Political Sciences (ISP) at St Joseph University	Joint cooperation between ISP and NCLW regarding awareness raising projects on Human Rights issues
Lebanese American University	A memorandum of Understanding to activate the cooperation between the libraries of LAU and NCLW as well as in other fields.
<b>MINISTRIES</b>	
Ministry of Social Affairs	<p>Joint cooperation between MOSA and NCLW regarding the enhancement of women participation in politics and decision making positions.</p> <p>Cooperation in the framework of the preparation of the national reports to follow up on the implementation of the action plan of the National Strategy for Women in Lebanon.</p>
Ministry of Foreign Affairs	Joint cooperation between the ministry of Foreign affairs and NCLW for the preparation of all reports on the status of women in Lebanon.



### III. Activation of the women information center and the e-portal and creating social media platforms

#### A. WOMEN INFORMATION CENTER

NCLW is working on updating its collection of books, researches, theses, conference papers, and newspaper clippings with the aim to provide students and researchers with the recent information and references pertaining to women and gender issues.

NCLW's library is continuously committed to acquire, index and classify new references. It is also working on scanning the cover and the tables of content of these new references in order to become easily e-searchable. All these data are available on NCLW's website under the Electronic Library address.

NCLW's E-library allows researchers to have access to bibliographic information of the references acquired by both NCLW and the Lebanese American University in Beirut (LAU) libraries. Visitors can check and conduct an electronic search of all the issues of "Al Raeda" magazine that is published by the Institute for Women's Studies in the Arab World- LAU.

#### B. E-PORTAL

NCLW is restructuring its website in order to make it user friendly to all researchers interested in women and gender issues.

#### C. SOCIAL MEDIA PLATFORMS

The social media platforms allow activists and CSO's to stay tuned to the latest updates regarding NCLW's activities, training courses and workshops as well as references relating to the status of women and gender in Lebanon.

NCLW's website: [www.nclw.org.lb](http://www.nclw.org.lb)

NCLW's e-portal: <http://e-portal.nclw.org.lb/>

 <https://www.facebook.com/NationalCommissionForLebaneseWomenNCLW>

 <https://twitter.com/@NclwOrg>

 [LebaneseNationalCampaignForWomenRightsWaynBadna](#)

### c. Future steps

Continue the consultative meetings and the follow up with the municipalities and the local population in order to assess the local needs.



## D. PROGRAMS FOR ENHANCING ECONOMIC SITUATION OF WOMEN

### a. Overview

Following the Central Bank's decision dated 5/5/2011 authorizing NCLW to grant small loans through banks, NCLW launched "Najah Loan" allowing women to benefit from concessional loans for the purpose of financing economic, industrial, agricultural, touristic, technological and service-based activities.

In 2014, NCLW signed an agreement with the Lebanese Association for Development-Al-Majmoua to implement a joint project SEWA which aims at providing technical assistance for women who wish to benefit from NCLW's loans.

### b. Achievements in 2015

SEWA project includes the following services: business ideas, production, marketing, networking, financial services...

#### Numerical Snapshot of SEWA project

- **Number of Clients :72 Micro credit clients**
- **Disbursed amount: 102,065**
- **Number of clients-beneficiaries who received an integrated package (financial and non- financial services): 52 clients.**
- **People with Disability percentage : 1.4 %**
- **Average Age of the targeted clients : 35 years old**
- **Average of start-up clients: 25%**

Additionally NCLW organized with the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of Beirut and Mount Lebanon a contest for economic institutions working on promoting gender equality at the work place. The criteria set for choosing the winning institutions were the following: the adoption of a gender perspective in human resources policy and planning, the institution's strategy to enhance the career promotion of women, the incentives granted to the employees in terms of trainings, wages, leaves in general and maternity leaves...

The award was handed over to three institutions: the laboratories of the Chamber of Commerce of Tripoli and the North of Lebanon, Audi Bank, and United Sports of Lebanon Co. Participated in the ceremony the Minister of Labor Mr. Sajaan Azzi, president of economic institutions in the private sector, Mr. Adnane Kassar, Ex-ministers Mr. Raymond Audi, Mrs. Wafaa Dikah, Mr. Mohammad Chouceir, president of the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of Beirut and Mount Lebanon, and Mr. Toufic Dabboussi, president of Tripoli Chamber of Commerce.

### c. Future steps

Continue the implementation of programs supporting women's economic participation.

## C. PROGRAMS FOR DEVELOPING CAPACITIES OF MEN AND WOMEN IN LOCAL COMMUNITIES

### a. Overview

Based on the strategic objective set by the National Strategy for Women in Lebanon (2011-2021) which emphasized the necessity of strengthening the capacity of National Women Machineries and reinforcing the partnership between NCLW and all local stakeholders working on women and development issues (objective 10), NCLW and in partnership with Al Waleed Bin Talal Humanitarian Foundation equipped centers to be used for training purposes. These centers could be used by municipalities, local CSOs, women's and youth association... for the organization of trainings and capacity development activities.

### b. Achievements in 2015

**Needs assessment conducted with the municipalities for the development of a program tailored according to the needs of the local population:** for the second consecutive year NCLW held a consultation meeting with the head of municipalities and the federation of municipalities where it established training centers.

Based on this consultation, NCLW and the municipalities set a plan of activities to be implemented during 2015. These activities are the following:

Theme	Implementing partner	Municipality	# of beneficiaries
Enhancing women's political participation	UNDP -LEAP	Baakline	20
		Hadath Baalbeck	10
		Jezzine	50
Disaster Risk reduction and Management	UNDP-Disaster Risk Reduction Management Unit	Baakline	25
		Chyah	25
Prevention from diabetes and Thalassemia	Chronic Care Center	Chyah	30
		Chebaa	20
Protection of minor girls from child marriages	ABAAD	Chebaa	15
Prevention from cardio-vascular diseases	Yaduna Association	Jezzine	24
		Chebaa	18
Reproductive health	UNFPA	Akkar	7
		Chyah	9



Themes tackled during the workshop centered on criteria and principles of international conventions, social norms hindering gender equality and political participation of women. Participants were also familiarized with the different electoral laws adopted in several parliamentary systems and the mechanisms of adopting an electoral system based on the proportional representation.

#### **“Promoting women’s political participation in local governance and development”**

NCLW and MOSA are cooperating in implementing the project “promoting women’s political participation in local governance and development” funded by the Italian embassy in Beirut-Italian cooperazione. The project aims at:

1. Mainstreaming gender in policies;
2. Organization of workshop and training sessions for CSO’s working on women issues;
3. Launching of a media campaign to encourage women participation in politics and decision making.

#### **“Temporary Special Measures to Promote the Political Representation of Women through Electoral Laws”**

In partnership with the Women in Parliament Coalition and in collaboration with UNDP- LEAP and the General Secretariat of the Lebanese Parliament NCLW took part of the national conference entitled “Temporary Special Measures to Promote the Political Representation of Women through Electoral Laws”.

The conference aimed at discussing the possible ways to include temporary and special measures in favor of women in any electoral law that would be agreed upon and to discuss the position of the political parties on the women’s quota.

#### **Building coalitions in order to encourage women to participate actively in the upcoming local elections**

NCLW participated with the Committee for the follow up on women’s issues (CFUWI), SMART Center, the Women sector in Future Movement, Beirut Association for Social Development, ABAAD, Shabab Al Balad, and CREADEL and with the support of the British Council in the launching of a campaign aiming at encouraging women to participate actively in the upcoming local elections. The campaign selected #Sitt\_Elbaladiye as hash tag on social media.



## II. Implementation of programs for developing capacities in all areas

Through the implementation of programs aiming at developing capacities, NCLW seeks to develop its capacities on the institutional and human resources levels; additionally NCLW is active on the local level by addressing women and girls in the local communities through the organization of programs and activities.

### A. PROGRAMS FOR DEVELOPING THE INSTITUTIONAL CAPACITIES OF NCLW

#### a. Overview

NCLW is implementing in cooperation with the EU delegation in Lebanon a joint program aiming at strengthening its institutional and human capacities.

#### b. Achievements in 2015

In 2015 NCLW began the implementation of a project funded by EU “Gender equity and empowerment of women in Lebanon”. The overall objective of the project is to mainstream the gender dimension in policies and the different sectors. As for the specific objectives of the project, they are as follows:

- To strengthen NCLW’s internal governance towards effective fulfillment of its mandate.
- To create effective coordination and networking mechanisms with state and non-state actors.
- To improve NCLW media outreach and advocacy.

#### c. Future plans

Follow up on the implementation of the EU funded project.

### B. PROGRAMS FOR ENHANCING POLITICAL PARTICIPATION OF WOMEN

**Workshop sessions on the electoral laws for the enhancement of women political participation.** NCLW has organized with the cooperation of the United Nations Economic and Social Commission in West Asia ESCWA a workshop session on “electoral laws enhancing women participation in government and in elected councils in Lebanon”. The workshop assembled women from the public sector and from the civil society organizations and it aimed at disseminating knowledge regarding electoral laws and their various interpretations from a gender perspective.

Additionally, NCLW prepared the official report that combines the fourth and fifth CEDAW reports and presented it before the International Committee of CEDAW convention. NCLW participated in the discussions as a member of the official Lebanese delegation that took part in the discussions held in Geneva in November 2015.

One of the recommendations of the international CEDAW committee was to disseminate the convention and the concluding observations to ministries, MPs, judges and the local administrations.

In this framework, NCLW organized a meeting around the implementation of CEDAW convention which gathered representatives from the public administrations, CSOs, syndicates and International Organizations. During the meeting, NCLW presented the concluding observations on the official report combining the fourth and fifth CEDAW reports as well as the international procedures adopted for monitoring the implementation of the convention by the member states. In the light of these recommendations NCLW set among its priorities for the next two years:

- The dissemination of the concluding observations to the relevant state institutions at all levels (national, regional, local), in particular to the Government, the ministries, the Parliament and to the judiciary, to enable their full implementation;
- The adoption of a national action plan for the implementation of the UN Security Council resolution 1325/2000 “Women, Peace and Security”;
- Networking with the religious courts in order to raise awareness on the rights declared by CEDAW convention.

**The Committee urges the State party to consider the recommendations contained in the present concluding observations as requiring a high priority for national mobilization and international support. The Committee urges the State party to promptly implement the present concluding observations by setting up a coordination mechanism with all relevant State institutions at all levels, the parliament and the judiciary, and the civil society, as well as with its international partners.**

#### b. Future plans

- Preparation of legal studies as well as national and international reports relating to the situation of women in different sectors;
- Dissemination of CEDAW convention and the concluding observations through the implementation of programs highlighting the basic human rights stipulated in the convention;
- Adoption of a national action plan for the implementation of the UN Security Council resolution 1325/2000 “Women, Peace and Security”.



#### d. Future plans

- Continue networking with ministries in order to follow up on mainstreaming gender in programs and policies.
- Tightening the collaboration with the gender focal point unit established at the Ministry of Education and Higher Education (MEHE).

### D. MONITORING AND REPORTING THE STATUS OF WOMEN

#### a. Achievements in 2015

Within its consultative mission to the government and the ministries on all issues relating to the status of women and gender issues, NCLW prepares and publishes regularly reports and studies pertaining to the legal situation of women and girls. Additionally, NCLW produces reports aiming to monitor the progress made in women status.

i. Legal studies: Syrian Refugees' legal situation in Lebanon from an international and a national perspective  
Since the beginning of the armed conflict in Syria and the massive flows of refugees arriving to Lebanon many issues pertaining to the legal aspect of this situation were raised. In this regard, NCLW prepared a study concerning the legal situation of Syrian refugees in Lebanon. This study presents the legal situation governing the rights and obligations of both refugees and hosting states. Concerning the obligations of the Lebanese state towards the Syrian refugees and based on the different international instruments signed or ratified by Lebanon, the study emphasizes the need to guarantee for refugees the right of life, the right to have access to basic education and health services and all economic rights of which the right to work and the right to have a decent housing, the freedom of opinion and expression. Concerning the rights of the Lebanese state, refugees are ought to respect the security situation of the country. On another level, the study highlights the obligation of the international community to bring support to the hosting communities in order to fulfill the needs of the refugees arriving massively to Lebanon.



#### ii. International reports

Being a member of the UN system, Lebanese state is called on to present on a regular basis reports on the situation of human rights.

In this framework, NCLW prepared and presented women's status in Lebanon during the meeting held to discuss the Universal Periodic Report (UPR) on November 2015.

## C. GENDER MAINSTREAMING IN POLICIES AND PROGRAMS

### a. Overview

NCLW continues its efforts to achieve gender mainstreaming in policies and programmes of public institutions and ministries in Lebanon. In this regard, NCLW worked on the establishment of a network of gender focal points (GFPs) appointed in public administrations. Additionally, NCLW lobbied ministries and public institutions which have not appointed GFPs yet, to do so. NCLW liaises with all public administrations in order to implement activities related to gender mainstreaming.

### b. Achievements in 2015

#### 1. Capacity development sessions for the Gender Focal Points Network

NCLW organized in 2015 capacity development session for GFPs and a number of civil servants from different ministries on the use of social media tools in lobbying and advocacy campaigns. Additionally, GFPs participated in a capacity development workshop on gender concepts and gender mainstreaming in the framework of the EU funded project “Gender equality and women empowerment in Lebanon”.

#### 2. 16 Days of activism against gender based violence (GBV)

NCLW in partnership with the Ministry of Education and Higher Education (MEHE) and in cooperation with the EU delegation in Lebanon has organized a conference on “The role of education in reducing gender-based violence”. This conference was organized in the framework of the 16 days campaign against gender-based violence celebrations and in the framework of the project funded by EU “Gender equity and empowerment of women in Lebanon”.

#### The 16 days campaign against GBV

This international campaign begins on International Day for the Elimination of Violence against Women (November 25) and ends on International Human Rights Day (December 10) and emphasizes that gender-based violence in its many forms is a human rights violation. The main objectives of the campaign are: Raising awareness about gender-based violence as a human rights issue with the goal of preventing future violence; Encouraging men to take a personal stance against gender-based violence; Mobilizing civil society organizations to be active in fighting GBV; Creating tools to pressure governments to take actions to eliminate violence against women.



In 2015, NCLW in cooperation with the Women in Parliament Coalition has worked on organizing a National Conference on Quota and the temporary measures that enhance women political participation.

## B2. PRACTICES DISCRIMINATING AGAINST WOMEN- FIDUCIARY BANK ACCOUNTS

NCLW is following up on the execution of the circular issued by the Banks association in 2009 acknowledging the right for women to open a fiduciary account for her minor children.

### 1. FIDUCIARY ACCOUNT

#### a. Achievements in 2015 and the previous years

NCLW continues its efforts with all banks to allow women to open a fiduciary account in Lebanese banks.

Below is a list of banks that have already started implementing the circular issued by the Banks Association:

1. BLC
2. Banque Pharaon et Chiha
3. Banque du Liban et d'Outre-Mer
4. Banque BEMO
5. National Bank of Kuwait
6. Ahli Bank
7. Banque de l'Industrie et du Travail
8. Syrian Lebanese Commercial Bank
9. Banque Libanaise pour le Commerce
10. Credit Libanais
11. Bank of Beirut and Arab States



#### c. Future plans

- Work on the preparation and dissemination of a standardized special contract to be adopted by the banks regarding the opening of credit accounts by women;
- Update the list of banks that have started to implement the Banks Association circular.

#### b. Achievements in 2015 and previous years

The year 2014 witnessed a great achievement for women in the field of protection from violence. After two years of continuous lobbying, the Parliament adopted the “Law to protect women and all family members from violence in the family”. (Official Gazette volume 21 date 15/5/2014 law n° 293).

Upon implementation of the law on several cases that were submitted to the courts of law the judges realized the existence of loopholes in some of its provisions. Following that, many verdicts were pronounced with a view to implementing the law in a just manner.

#### c. Future plans:

Work on amending the law with respect of the following:

- Broaden the legal protection scope for the juvenile that is provided for in the “Law to protect women and all family members from violence in the family” to encompass all minor children below 18 years of age so that protection is not only limited to the children who are in age of nurture, in line with the law on juvenile protection n° 422/2002;
- Broaden the concept of violence and its forms as stipulated for in article 2 of the said law.

## 5. THE NATIONALITY LAW

#### a. Overview and achievements

NCLW conducted a study and prepared a draft law on the right of Lebanese women to grant their nationality to their children, a right that is enjoyed by their male counterparts. The draft law was based on a comprehensive study by Judge John Azzi. The study was subject to a peer review by experts: Ziad Baroud, Bahige Tabbara, Lina Abou Habib and members from NCLW legal committee.

NCLW called for a meeting of peer experts to discuss the draft law in preparation for the advocacy campaign that it intends to launch to push for the adoption of the draft law in Parliament.

On 13/6/2012, NCLW submitted the draft law to amend the Nationality Law to the Secretary General of the Council of Ministers requesting him to forward the draft law to the ministerial committee formed for this purpose. After the rejection by the committee of the draft law, NCLW issued a statement expressing its regret for the failure of the committee to eliminate the discrimination Lebanese women face, as a result of demographic and sectarian considerations, as mentioned by the said committee.

#### b. Future plans

- Submit the draft law that was prepared by NCLW in collaboration with experts to the Parliament;
- Pursue the relentless efforts that are exerted in parallel with all the initiatives of the Civil Society organizations to amend the Nationality Law.

## 6. THE ELECTION LAW AND THE QUOTA

NCLW continues to call for the adoption of an election law that adopts proportional representation with a women’s quota as a temporary provisional measure. This request came in the context of the national campaign entitled “Supporting women in decision-making and peace building” that NCLW and its partners launched in 2012.

### 3. THE LAW REGULATING MINORS' MARRIAGE

#### a. Achievements in 2015 and previous years

On the occasion of the International Women's day NCLW launched a national campaign to protect minor girls from early marriage. In this framework NCLW undertook a socio-legal study on the negative impact of early marriage both on minors and on society entitled "protection of young girls from early marriage: facts and prospects". This study paved the way to a draft law in an attempt to regulate child marriages in Lebanon since all marriages and family issues are governed by religious laws.

Subsequently, NCLW held series of meetings that gathered lawyers specialized in the personal status field and judges from the field of juvenile protection as well as members from the legal committee at NCLW to prepare a draft law in this field.

The draft law was submitted through MP Ghassan Mukheiber to the Parliament and was registered at the Parliament's secretariat on 29 September 2014 under n° 30/2014. The draft law was transmitted to the Parliamentary Human Rights Committee which held, on 14 October 2014, a session with the participation of NCLW and in the presence of a representative of the ministry of Justice and a representative of the Director General of Personal Status. The Human Rights Committee approved the provisions of the amended draft law which was referred to the committee on Administration and justice for further review.

In 2015, and because of the parliamentary deadlock, NCLW has worked on the field with its partners to raise awareness against child marriage. In this regard a raising awareness session was organized in the training center of Chebaa municipality in cooperation with Abaad.

#### b. Future plans

- Organize advocacy campaigns to support the adoption of the draft law;
- Pursue action to adopt the law regulating minors' marriage in other parliamentary committees as a first step to its discussion and adoption in the General Assembly.

### 4. LAW ON THE PROTECTION OF WOMEN FROM DOMESTIC VIOLENCE

#### a. Overview

In 2009, the Civil Society organizations formed a National Coalition for the legislation of the Protection of Women from Family Violence. This coalition submitted to the parliament a draft law aiming at protecting women from violence faced by the women within family.



<p>Art. 627: Punishment of the bar owner who employs in his bar young girls or women who are non family members and are below 21 years of age.</p>	<p>Amending the text of law to enlarge the category of persons covered by this article and to cancel the requirement of them being non-family members.</p>	<p>The article is still under review in the Parliamentary Commissions.</p>	<p>Pending follow-up at the Parliament.</p>
<p>Art.753 Protection of minors from being in places projecting films or performances prohibited to children.</p>	<p>Amendment of the law to secure equality between male and female children and teenagers in the protection provisions stipulated for in this article.</p>	<p>This article is still under revision in the Parliamentary Committees</p>	<p>Pending follow-up at the Parliament.</p>

Art. 522: The sentence of whoever marries the victim is remitted.	Amendment to the law in order to cancel this article	This article is still under revision in the Parliamentary Committees	Pending follow-up at the Parliament
<p>Art. 562: Killing the other for committing adultery in <i>flagrante delicto</i> or illegitimate intercourse</p>	<p>Art. 562 of the penal code previously allowed the perpetrator of such a crime to benefit from an excuse that cancels punishment.</p> <p>In accordance with law n° 7 dated 20/2/1999 this article was amended to read as follows: “shall benefit from an attenuating excuse he who surprises his spouse or one of his parents or children or sister in a state of adultery in <i>flagrante delicto</i> or illegitimate intercourse and kills one of the two or harms him/her unintentionally”.</p>	<p>This article was cancelled in accordance with article 1 of law n° 162 dated 17/08/2011</p>	<p></p>

<p><b>Art.505:</b> Sanctioning whoever has sexual intercourse with a minor below 15 years of age to hard labor; the sanction is for five years at least if the minor is below 12 years of age. Whoever has intercourse with a minor who is more than 15 years of age but less than 18 is sanctioned to imprisonment from two months to two years.</p>	<p><b>Art. 505:</b> Amendment of the law to increase the age of the minor to 18 years and making the sanction on the perpetrator more severe.</p>		
<p><b>Art 506:</b> The sanction becomes more severe if the person who had sexual intercourse with the minor is someone who has a legal or an effective authority on him.</p>	<p><b>Art. 506:</b> Amendment of the law to make the sanction against the perpetrator more severe.</p>		
<p><b>Art 513:</b> Sanctioning the employee who seduces the wife of a prisoner or detainee or any other person under his control and authority.</p>	<p><b>Art. 513:</b> Amendment of the law to ensure equality between the female and male employees who seduce the wife or husband of a prisoner or detainee or any other person under his/her control and authority</p>		
<p><b>Art. 515:</b> Sanctioning whoever kidnaps a person male or female with the intention of fornication to temporary hard labor and if the act is committed then to seven years at least.</p>	<p>Amendment of the law to make the sanction for the mentioned crime more severe.</p>	<p>This article is still under revision in the Parliamentary Committees</p>	<p>Pending follow-up at the Parliament.</p>

<p><b>Crimes in violation of morals and ethics</b></p> <p>Art. 503: Sanctioning the person who forces a non-spouse by violence and force to have intercourse to hard labor for five years at least.</p> <p>Art.504: Sanctioning a person who has intercourse with a non-spouse who is unable to resist either due to physical or mental incapacity or due to the fraudulent means used against him/her to hard labor for limited period.</p>		<p>7.a. Whoever beats or harms his spouse in order to get his marital right of intercourse or as a result of it, is sanctioned to one of the sanctions stipulated for in articles 554 to 559 of the Penal Law.</p> <p>In case of recurrent beating or harm the sanction becomes more severe in line with the provisions of article 257 of the Penal Law.</p> <p>If the plaintiff drops his right, the common law actions that are subject to articles 554 and 555 of the Penal Law are dropped. However, the provisions governing recurrent cases and repeated criminal act remain applicable if the conditions required for them are met.</p> <p>3.b. Whoever threatens his spouse in order to get his marital right of intercourse or as a result of it is sanctioned to one of the sanctions stipulated for in articles 573 to 578 of the Penal law.</p> <p>In case of recurrent threat the sanction becomes more severe in line with the provisions of article 257 of the Penal law.</p> <p>If the plaintiff drops his right, the common law actions that are subject to articles 577 and 578 of the Penal law are dropped. However, the provisions governing recurrent cases and repeated criminal act remain applicable if the conditions required for them are met.</p>	
	<p>Art. 503: Amendment of the law to ensure equality between the man and the woman in case of forced intercourse.</p> <p>Art. 504: Amendment of the law to sanction the spouse and non-spouse in case of forced intercourse.</p>	<p>All these articles are still under revision in the Parliamentary Committees</p>	<p>Pending follow-up at the Parliament.</p>

ARTICLES TO BE AMENDED	PROPOSED AMENDMENTS	CURRENT SITUATION	FUTURE STEPS
<p>Misdemeanors in violation of family morals</p> <p>Art. 487 Imprisonment of adulteress.</p> <p>Art. 488: Imprisonment of adulterer if adultery is committed in the marital home or if he takes a mistress openly and anywhere.</p> <p>Art. 489: Adultery is not action to be prosecuted unless the husband files a complaint as plaintiff.</p>	<p>Amendment of the text of law in such a way as to ensure equality between man and woman in sanctions provided for in case of adultery.</p>	<p>On 7/5/2014, the Parliament adopted the draft law concerning the protection of women and other family members from domestic violence (law n° 293 published in the official gazette volume n° 21 dated 15/5/2014). In this law, the misdemeanors in violation of family morals were amended (adultery provisions articles 487 to 489)</p> <p>The amended text reads as follows:</p> <p>Amended article 487: Any of the two spouses who commit adultery shall be punished by imprisonment from three months to two years. The same sanction is enforced on the adultery partner if married, otherwise the sanction is imprisonment from one month to one year.</p> <p>Amended article 488: Any of the two spouses is sanctioned to imprisonment from one month to one year if he or she takes a mistress/companion openly and anywhere. The same sanction is enforced on the partner.</p> <p>Amended article 489: - An adultery act is not to be prosecuted unless there is a complaint by one of the spouses and he/she files the complaint as plaintiff. - The partner or the intervener shall not be prosecuted unless with the adulterer/adulteress. - A complaint from a spouse who was consenting to the adultery shall be rejected. - A complaint is rejected if three months elapse from the day the misdemeanor is known to the plaintiff. - Dropping a right by the husband or the wife shall drop the common law action and personal actions against other criminals. - If the plaintiff agrees to resume common life the complaint is dropped.</p>	

- In 2015, NCLW team conducted several comparative compilations and studies as well as desk reviews related to three specific issues that require amendment in Lebanon: the recognition of parental leave, the criminalization of sexual harassment and the improvement of the legal situation of domestic workers.
- On the occasion of the International Women's day NCLW launched a national strategy aiming to continue the lobbying efforts for the amendment of the provisions in social and economic legislations discriminating against women.
- In 2015, NCLW team chose to raise public awareness on issues related to discrimination women face in laws having a negative economic and social impact on women. NCLW participated in the Marathon organized in Byblos and has made sure to conduct a field awareness raising campaign on the social platforms. During the race runners raised high demands for equality in the social security law, the right to a father to enjoy a parental leave, and the right of women to open a bank account to her minor children.

#### b. Future plans

- Pursue action in order to amend all remaining discriminatory provisions in social and economic legislations through a legal review;
- Conduct comparative studies as well as other economic and social desk review studies on the issues requiring amendment.
- Organize advocacy networks with stakeholders from different sectors in order to modify existing laws.



## 2. PENAL CODE

In 2014 NCLW in collaboration with UNFPA compiled laws containing discriminatory provisions against women in one study.

The following table lists the main amendments required or that have been adopted in the previous years related to the Penal code.

It is important to note that due to the political deadlock the legislative activity was blocked and no legal amendment was undertaken during 2015.

**Commercial Law and Bankruptcy art. 629:**  
The objective is to ensure equality between the bankrupt husband and wife towards creditors.

Article 629 in its current form stipulates that: a woman, whose husband was a trader at the time of conclusion of the marriage or did not have at that time a specific trade then became trader within one year from the marriage, does not have the right to file a bankruptcy lawsuit for the benefits that are stipulated in the marriage instrument. In this case, the creditors do not have the right to use as arguments the benefits that were granted by the wife to her husband in the said instrument. Grants made during the marriage period are to be considered null as well.

**Law regulating the teaching staff in private institutions promulgated on 15 June 1956.**

The objective is to amend this article so that the amendment is in line with articles 28 and 29 of the labor law.

**Amendment of article 24 of the law that determines maternity leave to less than what the labor law determines and subjects it to different conditions with the objective of making it in line with the provisions of the labor law.**

It is to be noted that article 24 in its current form grants female teachers in private institutions maternity leave as follows:  
a. Two months with full pay;  
b. A third month with half pay.





Thorough follow up and participatory approach for lobbying for the amendment of discriminatory legal texts

- After the launching of the national campaign NCLW engaged in a close follow up of the work of the parliamentary commissions in charge of draft laws review.
- NCLW developed a network with the civil society organizations to follow up on the legislative reforms and drafting appropriate advocacy and lobbying plans.
- In December 2014 and as a follow-up to this campaign and in collaboration with UNFPA, NCLW held a consultative meeting that gathered more than 52 representatives of civil society organizations and relevant public administrations. The aim of the meeting was to adopt an action plan that would lead to a legislative reform of the provisions in social and economic laws that still discriminate against women.
- The meeting led to the adoption of suggestions for amendment of existing laws and drafting of new laws.

Articles to be amended	Aim of the amendment
Labor law: Adopt a paternity leave	Acknowledging for the working father a paternity leave with full pay.
Labor Law amendment of article 27 of the law and annex 1 “industries in which it is prohibited to employ children, juveniles and pregnant women”	Amendment of article 27 by including one exception regarding pregnant women: “industries in which it is prohibited to employ children, juveniles and pregnant women”
Labor law: Granting nursing mothers one hour for breastfeeding for one year starting from the delivery date (provided that it is in line with the conditions stipulated in article 34 of the labor law).	Addition of one hour for breastfeeding for one year starting from the delivery date provided that it is in line with the conditions stipulated in article 34 of the labor law.

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
14	Decree Law n° 3950 promulgated on 27/4/1960 relating to the family compensation and assistance benefits extended to civil servants- Amendment of articles 3, 5, 6 and 7.	<p>The objective is to establish equality between husband and wife who are both civil servants in terms of the entitlement to family compensation and assistance benefits provided that priority is given to the civil servant who is higher in rank.</p> <p></p> <p>The husband who is a civil servant used to benefit from family allowances for his wife and children (with priority over his wife who is a civil servant) and based on some conditions while the wife used to benefit from such family allowances for her husband and children but based on more severe conditions and does not have this equal right with her husband who is a civil servant.</p>	<p>NCLW requested the establishment of equality between husband and wife who are both civil servants in terms of the entitlement to family compensation and assistance benefits:</p> <p>Upon the request of NCLW the Council of ministers approved in a session held on 12/12/2012, the amendment of some provisions of Decree Law n° 3950. Entitlement to these family allowances shall be decided based on the higher rank of the civil servant, whether they are the husband or the wife. [Official Gazette volume 14, 4/4/2013, decree n° 10110].</p>	<p></p>
15	Civil servants decree Law 112 (12/6/1959) Amendment of Article 38	<p>The objective is to extend maternity leave to a period of 10 weeks for female employees in public institutions, just like female civil servants.</p> <p></p> <p>The female employee in public institutions was granted a fully paid maternity leave for 60 days.</p>	<p>A draft law was prepared by NCLW and submitted to the parliament by MPs Gilberte Zouein and Michel Moussa on 26/7/2011. [The draft law was registered in Parliament under n°: 480/2011]</p> <p>On 15/4/2014, article 38 of decree law n°112 was amended increasing maternity leave for female employees to 10 weeks with full salary [official gazette volume 17 dated 22/4/2014 law n°266.</p>	<p></p>

GENERAL CODE FOR EMPLOYEES IN PUBLIC INSTITUTIONS AND CIVIL SERVANTS				
	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
13	Decree law N° 94/5883 Amendment of Article 15	NCLW requested an equal entitlement to a 10-week maternity leave period between female employees in public institutions and female civil servants.	<p>NCLW requested equal rights to female employees in maternity leave period with full salary rights that female civil servants receive:</p> <p>NCLW called upon the President of the Council of Ministers on 2/8/2011, to amend the above mentioned article. [Reference registered at the cabinet on 3/8/2011 under n° 1571/2].</p> <p>The Council of ministers approved in a session held on 10/10/2012, the request of the NCLW.</p> <p>The letter of approval by the Council of Ministers of the amendment of the article was transferred to the Parliament on 25/4/2012.</p> <p>On 1 February 2013, decree n° 9825 was promulgated and article 15 was amended as follows: "Upon delivery of her child, the employee is granted a fully paid salary for a period similar to that granted to a female civil servant (...)".</p> <p>The amendment was published in the official gazette volume 6, dated 7/2/2013.</p>	

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
10	Labor Law Art. 7 Exceptions from inclusion under Labor Law	The aim is to cancel the exception made for domestic workers and agricultural workers from benefitting from the Labor Law provisions.	On 14/9/2012, NCLW called upon the ministry of Labor to amend article 7 of Labor Law so that both categories of workers (domestic workers and agricultural workers) are added to Labor Law so that they can benefit from the provisions of the law.	Pending Follow-up with the ministry of Labor.
11	Labor Law	The aim is to introduce a legal clause penalizing sexual harassment in the work place.	NCLW called upon the Ministry of Labor on 14/9/2012 to introduce an article that penalizes sexual harassment in the workplace.	Pending follow-up with the ministry of Labor.
12	Commercial Law and Bankruptcy Articles 625 to 628 for the elimination of discrimination against the wife in case of bankruptcy	The aim is to eliminate discrimination against the wife in the event of bankruptcy in such a way as to allow her to recover her rights.  Such restrictions are not imposed on the husband in the event of the wife's bankruptcy.	The draft law was presented to the Parliament on 17/4/2007. Noting that the "Committee for updating laws" at the ministry of Justice is currently reviewing the code of Commerce.	Pending follow-up at the Parliament.

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
		Currently, employed husbands benefit from a family compensation plan if their wives are unemployed unlike wives who do not have this right.	On 14/5/2012, the Board of Directors of the Social Security Fund approved the recommendations of NCLW to amend articles 14, 46 and 47 of the SSL.	
8	Social security Law (SSL) Article 47 paragraph 1-a	The aim is to establish equality between the mother and the father covered by the SSL in the right to receive family allowances for their children.	<p>The draft law was presented by NCLW to the Parliament by MP Gilberte Zoueïn on 17/4/2007.</p> <p>The draft bill was then transferred to the Administration and justice committee, Finance and budget committee and Public health committee.</p> <p>NCLW requested that the allowances be granted as follows:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>a- To the father or the mother who declares taking responsibility for the children, provided that the spouse waives his/her right to family allowances from any other source.</li> <li>b- To the mother if the children are under her responsibility.</li> <li>c- To the adoptive parents or the guardians if they are like the father and the mother meeting the required conditions. Family allowances are granted up to five children only for every employee” .</li> </ul> <p>The Administration and Justice committee approved the required amendments.</p> <p>On 14/5/2012, the Board of Directors of the Social Security Fund approved the recommendations of NCLW to amend articles 14, 46 and 47 of the SSL.</p>	Pending follow-up at the Parliament.
9	Labor Law Articles 28-29	The aim was to extend the maternity leave period for women working in the private sector to ten weeks, including access to full salary rights..	<p>The draft law was prepared by NCLW and submitted to the parliament on 26/7/2011.</p> <p>On 15/4/2014, the Parliament approved the amendment to articles 28 and 29 of the Labor Law and decided to increase the maternity leave period for women working in the private sector to ten weeks with full salary rights (official gazette volume 17, date 22/4/2014, law n° 267).</p>	

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
5	Social security Law (SSL) Article 16, paragraph 2	The aim is to cancel the 10-months waiting period for employed women who join the Social Security Fund and who wish to benefit from maternity leave benefits.	<p>The draft law was presented by NCLW through MP Gilberte Zoueïn to the Parliament on 17/4/2007.</p> <p>The draft law was transferred to the following committees: Finance and budget committee, Administration and justice committee, and public health committee.</p> <p>The 10-months waiting period was cancelled by the Administration and Justice committee.</p>	Pending follow-up at the Parliament
6	Social security Law (SSL) Article 26	The aim is to increase maternity benefits by acknowledging the right of working women to full salary rights during the 10-week maternity leave period.	<p>The draft law was presented to Parliament on 17/4/2007 by MP Gilberte Zoueïn.</p> <p>The Administration and Justice committee amended article 26 to read as follows: "Each employed female has the right to maternity benefits that are equal to full salary for the whole 10-week period during which delivery takes place provided that she stops work and refrain from receiving any wage during that period".</p> <p>The draft law is followed-up for discussion and adoption in the General Assembly of the Parliament so that the amendment is in line with amended articles 28 and 29 of the labor law (law n°267- official gazette volume 17 dated 22/4/2014), knowing that this article of SSL is not implemented to the present date.</p>	Pending follow-up at the Parliament.
7	Social security Law (SSL) Article 46, paragraph 2	<p>The aim is to establish equality between the husband and the wife regarding benefitting from a family compensation plan, should their spouse be unemployed.</p> <p></p>	<p>The draft law was presented by NCLW to the Parliament by MP Gilberte Zoueïn on 17/4/2007.</p> <p>The draft law was transferred to the following committees: Finance and budget committee, Administration and justice committee, and public health committee.</p> <p>The Administration and Justice committee approved the amendment of the draft law in such a way as "family compensation is granted for the spouse provided that he/she does not engage in a waged job".</p>	Pending follow-up at the Parliament.

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
4	<p>Social security Law (SSL)</p> <p>Article 14, paragraph C</p>	<p>The aim is to establish equality for employed female spouses that are covered by the SSL by granting them the right to unconditionally grant this SSL coverage to their unemployed male spouses.</p> <p></p> <p>Employed female spouses cannot grant this SSL coverage to their male spouses unless they are aged more than 60 years or in case they suffer from a disability.</p>	<p>A draft law was prepared by NCLW and submitted to the parliament by the MPs Gilberte Zouein and Michel Moussa on 26/7/2011. (the draft law was registered in Parliament under no: 479/2011)</p> <p>On 14 May 2012, the Board of Directors of the Social Security Fund approved the recommendations of NCLW to amend article 14, 46 and 47.</p> <p>The draft law was then transferred to the parliamentary committees: Administration and justice committee, Women and child committee, Finance and budget committee).</p> <p>On 8/10/2012, the Women and Child Committee adopted the following amendments on clauses b and c of paragraph 2 of article 14 on the conditions to benefit from the Social Security allowances:</p> <p>“Husbands if they do not have a waged profession or do not benefit from health services or sickness allowances from a compulsory public system, or are not registered in liberal professions unions, or are not registered in the commercial registry or professions’ registry. In case of polygamy, the employed benefits from the allowances due to the first legal wife”.</p>	<p>Pending follow-up at the Parliament.</p>
			<p>On 15/5/2013 after a review of the amendment which was approved by the women and child committee, NCLW requested from the head and members of the committee to reconsider the proposed amendments as they entail even more discrimination against woman instead of eliminating it. NCLW considered the exceptions mentioned in the proposal as unjust and requested their cancellation. These exceptions are:</p> <p>a) Husbands registered in liberal professions syndicates; b) Husbands registered in the commercial registry as well as husbands who benefit from other health allowances.</p>	

	Articles to be amended	Proposed amendments	Current situation	Future steps
1	Income Tax Law Article 31	The aim is to establish equality between the father and the mother by aligning the conditions for benefiting from the family abatement allowance.	This article was amended in 2011 (Official Gazette volume 41-law n°180).	
2	Inheritance Law Article 9	The aim is to establish equality between male and female heirs to allow both of them to benefit from an exemption from duties on transfer of all rights and movable and immovable assets for her spouse and each of her minor children.	This article was amended in 2011 (Official Gazette volume 41-law n°179).	
3	National Defense law Paragraph 8 of Article 94	The spouse of a volunteer (regardless if he is a man or a woman) in the Lebanese Armed Forces in the event of a second marriage after the death of the first spouse, should benefit from the pension.	The Parliament approved this amendment in 2012 (Official Gazette Volume 239 law n°45).	

In this respect, NCLW has followed upon the following laws and legal issues:

1. Follow-up on the “National campaign to amend provisions in social and economic legislation that discriminate against women”;
2. Follow-up on the amendment of the Penal code ;
3. Follow-up on the amendment of the Nationality Law ;
4. Follow-up on the draft law submitted to the Parliament on the regulation of child marriage ;
5. Follow-up on the implementation of the law on the protection of women and all family members against domestic violence ;
6. Lobby for the adoption of a law for parliamentary elections based on proportionality that stipulates a quota for women as a temporary and transitional measure.

## 1. FOLLOW-UP ON THE “NATIONAL CAMPAIGN TO AMEND PROVISIONS IN SOCIAL AND ECONOMIC LEGISLATION THAT DISCRIMINATE AGAINST WOMEN”

### a. Overview and achievements during 2015 and previous years

In 2011, NCLW launched in collaboration with civil society organizations a national campaign to amend provisions in social and economic legislation that discriminate against women.

Below is a listing of the main reform requests and the legal amendments that were approved in the last few years.





## 2. Revising the national indicators and questionnaires by experts

NCLW has worked in 2015 on selecting, revising and validating the indicators of the National Action Plan based on the recommendations of the first report. This work was implemented in close cooperation with UNFPA. NCLW has also revised the questionnaires addressed to CSOs and selected ministries as per the comments and remarks received from the analytical expert who worked on the data collected for the first yearly report. It is important to note that throughout the year several technical experts meetings aiming to finalize the revision of the national indicators and validate the questionnaires addressed to specific stakeholders (ministries and CSOs) were held at NCLW headquarters.

**NCLW will work on revising the National Action Plan in a participatory approach while engaging major stakeholders from the public and private sphere for its second yearly cycle in 2016.**

## 3. Updating the online software as per the feedback received by NCLW partners

In 2015, the online software was updated with new information and revamped based on the remarks and feedback gathered by partner CSOs, ministries and public administrations. A guide book was also prepared and e-released to make the use of the online software easy for basic users of the internet.

### c. Future plans

- Launching the yearly reports related to the implementation of the National Action Plan (2013-2015) for the years 2014 and 2015.
- Working on the revision of the National Action plan in 2016 with NCLW partners in both public and civil sector.

## **B. 1 ESTABLISHING A LEGAL OBSERVATORY FOR GENDER ISSUES IN LEBANON**

In order to amend law provisions that discriminate against women in Lebanon, NCLW has been undertaking a full mapping of all laws and regulations to spot existing loopholes. The aim of scrutinizing discriminatory laws and regulations is to amend these texts by submitting proposed amendments to the relevant legislative bodies.

As clear from the table below, Women and environment was the sector that interested the least NGOs in the sample (6 NGOs), and enhancing women participation in the economy assumed the interest of the largest number (26 NGOs) in 2013.



**Number of NGOs active in each of the 12 sectors of the Action Plan and their percentage of the total sample of NGOs**

Sector	Number of NGOs Active in this sector	% of Total Sample(40)
Legislation, Laws, Regulations	19	47.5%
Health and Reproductive Health	20	50%
Economy	26	65%
Education	21	52.5%
Politics and decision making	12	30%
Building capacity of Institutions and NGOs	20	50%
Culture and Media	18	45%
Combating poverty among women	15	37.5%
Combating VAW	16	40%
Environment	6	15%
Gender	15	37.5%
Protection of women and girls at times of war, emergency and natural disasters	12	30%

The report is available to be downloaded in Arabic and English with all the tables and numbers from NCLW's website. <http://nclw-applications.com/pdf/Action%20Plan%202013-2016%20NCLW.pdf>

## b. Achievements in 2015

### 1. Launching the first Yearly Report on the implementation of the National Action Plan

The first report on the implementation of the National action Plan (2013-2015) aiming at monitoring the programs implemented in 2013 relating to women's rights, was printed, launched and disseminated with non-governmental organizations, relevant ministries and public administrations as well as International organizations. The preliminary data sent by the civil society organizations, ministries and public administrations were compiled and analyzed in a report that reflects the progress made in the 12 strategic areas highlighted in the National Strategy for Women in Lebanon.

This report allows active institutions and administrations working for improving women's rights and conditions in Lebanon to highlight their achievements and align their policies with the strategic objectives. At the same time it provides donors with objective data on the activities undertaken to improve the situation of women in Lebanon while reflecting the efforts made on both the official and civil levels to implement the strategic objectives.

The first report was launched during an event that was held in presence of 110 representatives of syndicates, CSOs, public administrations, selected ministries, relevant university departments, UN representatives, International Organizations, Embassies and NCLW partners.

The report tackled the 12 sub action plans that compose the National Action plan. Each sub action plan identified a number of operational objectives for achieving the strategic goal, the needed interventions, and a set of indicators for measuring progress in the achievement of each objective.

The aim of the report is to assess progress made in the implementation of the National Action Plan. This assessment, focused on the activities implemented in 2013, is based on qualitative and quantitative data collected through questionnaires sent by NCLW to a chosen sample of 40 nongovernmental organizations(NGOs) working on women issues, a sample of 7 ministries, and the UN agencies members of the UN Gender Working Group in Lebanon.

Desk research revealed the absence of baseline information prior to 2013 that can be used to assess progress. As such, through analysis of the data collected by NCLW, this report provides information on:

- a) The work and activities carried out by the major stakeholders during 2013 related to women rights in Lebanon,
- b) The degree to which these activities comply, or rather coincide, with the interventions called for by the National Action Plan,
- c) A baseline that can be used to measure progress in future process evaluations.

Besides this baseline information, the report also provides an assessment of the implementation process, identifies its strengths and weaknesses, and offers recommendations for improving it.

The main results of the questionnaires showed that most of NGOs were working on the achievement of more than one of the twelve strategic goals covered by the National Action Plan (2013-2015).

› Strategic objectives

1. Achieving citizenship on the basis of full and unconditional equality between men and women in rights and duties in legal texts as well as in all fields of practice;
2. Promoting opportunities for girls and women in the areas of education and training;
3. Achieving full equality between men and women in health care through the provision of health services and care for girls and women including reproductive health care;
4. Combating poverty among women and giving special attention to the eradication of poverty in general;
5. Promoting the participation of women in the economic sector;
6. Achieving full equality between men and women in all fields and sectors and in decision-making positions;
7. Combating all forms of violence affecting girls and women in all areas;
8. Eradicating stereotyping of women in local culture and in such media forms as radio, television and advertising;
9. Enhancing the contribution of women to environmental protection;
10. Strengthening the capacity of institutions concerned with women's issues at the national level and reinforcing the partnership between NCLW and public departments and institutions as well as civil society organizations;
11. Protecting girls and women in situations of emergency, armed conflict, war and natural disasters;
12. Introducing gender mainstreaming in all fields.



## KEY MILESTONES OF THE NATIONAL STRATEGY FOR WOMEN IN LEBANON

### 2011: UPDATING THE NATIONAL STRATEGY FOR WOMEN IN LEBANON USING A PARTICIPATORY APPROACH

NCLW updated the National Strategy for Women in Lebanon using a participatory approach through which NCLW cooperated with various representatives from civil society organizations and public institutions as well as international institutions to set priorities for the advancement of women's situation in Lebanon.

The National Strategy includes 12 strategic goals and areas of intervention on various issues related to women and gender.

### 2012: APPROVAL OF THE STRATEGY BY THE COUNCIL OF MINISTERS

The Council of ministers gave its initial approval of the National Strategy for Women in Lebanon in its session held on 12/6/2012.

### 2013: ADOPTION OF THE NATIONAL ACTION PLAN AND SETTING INDICATORS TO MONITOR PROGRESS IN THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL STRATEGY

NCLW in collaboration with UNFPA set a detailed Action Plan for the years 2013-2015 in order to implement the strategic goals of the National Strategy. This Action Plan was developed in a participatory approach with the active collaboration of civil society organizations, UN agencies and public administrations.

This plan included a set of detailed national indicators allowing stakeholders to monitor progress in the implementation of the National strategy goals.

In 2013, different questionnaires related to the various areas of intervention and strategic objectives were developed and addressed to ministries, public administrations, civil society organizations and UN agencies with a view to monitor the implementation of the National Action Plan.

In 2013, interviews were also conducted with the above mentioned stakeholders to collect the data needed for the drafting of the first yearly report on the state of implementation of the National Action Plan in the 12 areas of intervention.

### 2014: DEVELOPMENT OF AN INFORMATION SYSTEM AND DATABASE TO MONITOR THE LATEST ACHIEVEMENTS

NCLW proceeded to the compilation of data from the ministries and public administrations and civil society organizations working on women issues on the various activities implemented in the 12 areas of intervention identified by the National Strategy for Women in Lebanon.

**The aim was to create a database that includes primary information necessary for monitoring the progress made as to the implementation of the National Action Plan during the first year of its conception.**

**For that reason an online software was developed to allow ministries and public administrations as well as civil society organizations to directly fill electronically the activities they implemented in each sector. The goal is to measure the progress made yearly in each of the areas defined in the Strategy.**

**The questionnaires hosted in the online platform are available on NCLW website: [www.nclw.org.lb](http://www.nclw.org.lb) or on the following link: <http://nclw-applications.com/>**

# NCLW ACHIEVEMENTS IN 2015

## I. Strategic planning and policy making for women rights and gender equality in Lebanon

### A. FOLLOWING UP ON THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL STRATEGY FOR WOMEN IN LEBANON 2011-2021

#### a. Overview

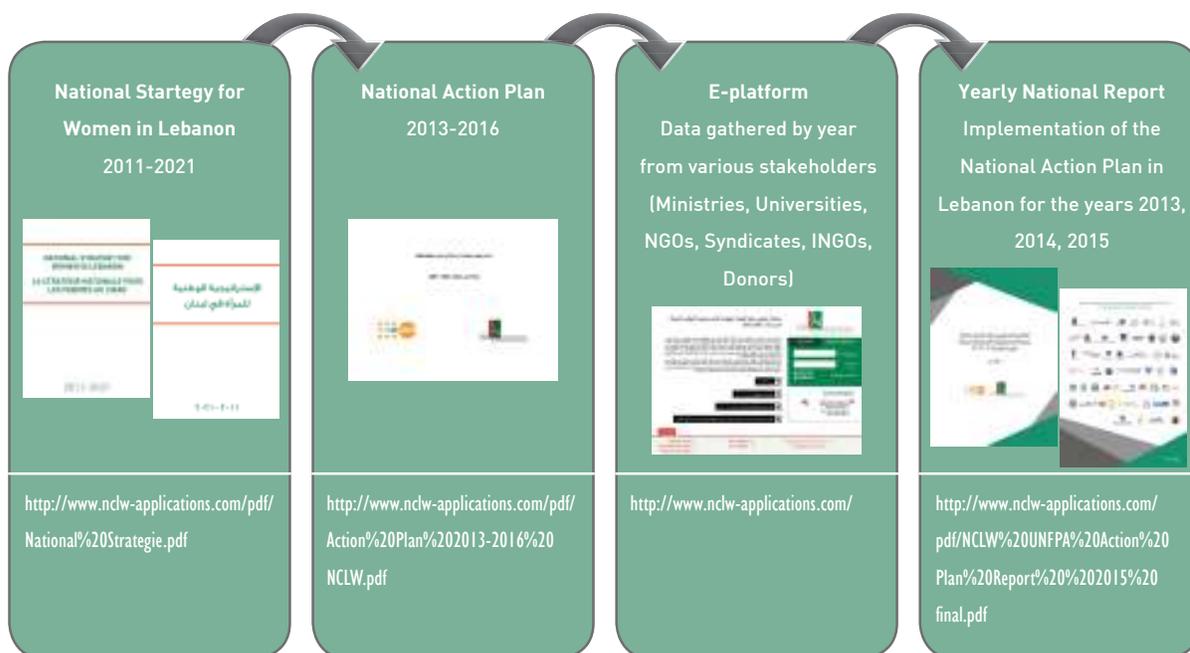
In collaboration with UNFPA, NCLW proceeded to the drafting and updating of the National Strategy for Women in Lebanon. This collaboration sought the opinions of experts from the civil society, public institutions and international organizations working in the field of women issues. This work had started in 2011 with the launching of the National Strategy for Women in Lebanon (2011-2021) and the National Action Plan (2013-2015) in 2013. This participatory work continued with the annual monitoring of the implementation of the National Action Plan (2013-2015) by relevant ministries and public administrations as well as civil society organizations and UN agencies. The monitoring process of the yearly implementation of the National action plan covered so far the years 2013 and 2014.

Do you know

How NCLW follows on THE NATIONAL STRATEGY FOR WOMEN IN LEBANON's implementation by various stakeholders?

Below are the 4 phases and the Links to all the documents produced in a Participatory form!

Do not hesitate to use them!





## National Commission for Lebanese Women NCLW

### Consultative tasks

Recommendations to the government on policy and decision-making, Development of strategies, Development of frameworks for activities related to women empowerment and gender equality.

### Coordinative tasks

NCLW is the policy coordinator on gender-based issues between public institutions and Civil Society Organizations (CSOs).

### Executive tasks

Development of national strategies and plans in collaboration with different stakeholders, of which public institutions and civil society organizations; Implementation of gender-sensitive projects; Elaboration and publication of studies and researches addressing women issues; Organization of workshops, conferences and events on the national, regional and international levels.



# INTRODUCTION

National Commission for Lebanese Women (NCLW) strives to assure equality between women and men in all aspects. The gender equality issue is an important issue, as it is directly related to the respect, protection and fulfillment of human rights set forth in the various international conventions signed and ratified by the Lebanese government.

National Commission for Lebanese Women is an official body, which was established in 1998 by law 720, and is directly affiliated to the presidency of the Council of ministers.

As a National Women Machinery, NCLW works on enhancing the status of women and ensuring equal opportunities between men and women. NCLW acts as the consultative body of the government and of national councils and institutions on all issues related to the status of women including gender-based issues.

## AT A GLANCE...

The General Assembly of NCLW is composed of 24 members appointed by the Council of ministers by decree for a renewable three-year term. Women members of the Parliament and ministers are considered ex-officio members of NCLW during their term and have a consultative status.

NCLW has an Executive Bureau comprised of eight members elected by the General Assembly from its members. The President of the Republic appoints the president of NCLW. The current NCLW president is the Lebanese First Lady Mrs. Wafa Sleiman, Mrs. Randa Assi Berri and Mrs. May Mikati are vice-presidents.

NCLW members work through permanent and ad hoc committees in submitting program proposals to the Executive Bureau, as well as following up and monitoring projects and activities that are being implemented.

The permanent committees are the following: Legislative Committee, Economics and Labor Committee, Education and Youth Committee, Studies and Documentation Committee, Media and Public Relations Committee, Health and Environment Committee, and finally Committee for the Convention on the Elimination of all forms of Discrimination against Women (CEDAW).

The budget of NCLW is allocated from the budget of the Presidency of the Council of ministers as well as from financial aid and donations received from international organizations.

## NCLW MISSION

As defined by law, NCLW has 3 missions: consultative, coordinative and executive.

# PREFACE

Dear Partners,

True to its annual tradition, the National Commission for Lebanese Women (NCLW) is proud to present you its main achievements for 2015:

- NCLW has followed up on the implementation of the National action Plan of the National strategy for Women in Lebanon (2011-2021) in close collaboration with UNFPA. A yearly report aiming at monitoring the programs implemented in 2015 relating to women's rights, was prepared in a participatory approach and the collaboration of public administrations, NGOs, and INGOs.
- NCLW has prepared the official report on the implementation of the Convention for the Elimination of all Forms of Discrimination against women (CEDAW), after being commissioned by the Ministry of Foreign affairs. NCLW took part in the official delegation that discussed the report in Geneva on November. NCLW also participated in the discussions of the Universal Periodic review.
- NCLW followed upon the status of the draft bills presented to the Parliament in the context of the National campaign to amend provisions in social and economic legislation that discriminate against women "the long road ahead..." (Wayn Baadna). NCLW continued to monitor the legislative procedures concerning bills presented to the parliament of which the draft law for the regulation of child marriages in Lebanon.
- In this regard, NCLW has launched on International women's day a national strategy aiming to continue the lobbying efforts for the amendment of the provisions in social and economic legislations discriminating against women.
- NCLW has prepared and launched a legal study on "the situation of Syrian refugees in Lebanon: the legal framework and the socio-economic situation of women refugees". The study tackled the obligations and rights of the refugees and the host country.
- NCLW coordinated with its partners from NGOs, INGOs, and public sector to implement several programs and projects as it will be described in this report.

Lastly, improving women's situation in Lebanon requires joint efforts among stakeholders from public sector and civil society organizations. For that, NCLW is determined to work towards the achievement of equality between men and women.

NCLW Secretary General  
Fady Karam

# INDEX

<b>PREFACE</b> .....	<b>2</b>
<b>INTRODUCTION</b> .....	<b>3</b>
<b>NCLW ACHIEVEMENTS IN 2015.</b> .....	<b>5</b>
<b>I. Strategic planning and policy making for women rights and gender equality in Lebanon</b>	
<b>A. Following up on the implementation of the National Strategy for women in Lebanon 2011-2021</b> .....	<b>5</b>
<b>B. 1 Establishing a legal observatory for gender issues in Lebanon</b> .....	<b>10</b>
<b>B. 2 discriminatory practices against women:</b>	
<b>Fiduciary bank account</b> .....	<b>29</b>
<b>C. Gender mainstreaming in policies and programs</b> .....	<b>30</b>
<b>D. Monitoring and reporting the status of women</b> .....	<b>31</b>
<b>II. Implementation of programs for developing capacities in all areas</b>	
<b>A. Programs for developing the institutional capacities of NCLW</b> .....	<b>33</b>
<b>B. Programs for enhancing political participation of women</b> .....	<b>33</b>
<b>C. Programs for developing capacities of men and women in local communities</b> .....	<b>35</b>
<b>D. Programs for enhancing economic situation of women</b> .....	<b>36</b>
<b>III. Activation of the women information center and the e-portal and creating social media platforms</b>	
<b>A. women information center</b> .....	<b>37</b>
<b>B. E-portal</b> .....	<b>37</b>
<b>C. Social media platforms</b> .....	<b>37</b>
<b>List of institutions and organizations that cooperate with NCLW</b> .....	<b>38</b>
<b>List of NCLW board members and team</b> .....	<b>43</b>

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية  
National Commission for Lebanese Women (NCLW)  
لبنان - بعبدا - الطريق الدولي - مركز رقم ٣١٧٦ طابق ٢  
Lebanon, Baabda, Damascus Road, Center no. 3176, 2nd floor  
tel +961 5 955101/2 | fax +961 5 955103  
email info@nclw.org.lb | website www.nclw.org.lb



**National Commission for  
Lebanese Women**

**Annual Report**

**2015**

